الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

نوفمبر 2023

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب الكرام،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الإطارات السامية المرافقة،

تتشرف لجنة المالية والميزانية بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024

1. التقديم:

I ـ التوازنات العامة

1) الوضع الاقتصادي خلال سنة 2023

اتسمت سنة 2023 بتزامن جملة من العوامل غير الملائمة على الصعيدين العالمي والوطني.

فعلى الصعيد العالمي، شهدت سنة 2023 تواصل التقلبات الظرفية مع بروز تحديات جديدة مما أدّى إلى تباطء النشاط الاقتصادي العالمي واستقرار نسب التضخم في مستويات مرتفعة نسبيا. وتجدر الإشارة إلى الارتباط الوثيق بين الأداء التنموي على المستوى الوطني بالأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية وذلك على اعتبار ارتباط بنية النسيج الاقتصادي بالأسواق الخارجية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية المصدرة وقطاع السياحة وكذلك تدفق رؤوس الأموال الخارجية.

أما على الصعيد الوطني، فقد اتسم الوضع الاقتصادي بوجود تباين على مستوى تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث شهدت بعض الأنشطة بوادر انتعاشة ملحوظة وخاصة منها الخدماتية وأهمها القطاع السياحي والصناعات المعملية الموجهة للتصدير فيما تم تسجيل بعض الصعوبات وتراجع نشاط عدد من القطاعات الأخرى لعل أبرزها القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والمحروقات والمناجم والبناء.

وأمام هذه الوضعية الدقيقة والصعوبات الكبيرة، تمّ اعتماد تمشي يكرّس التلازم بين البعدين الظرفي والهيكلي من خلال:

- تعزيز الدور الاجتماعي للدولة والتخفيف قدر الإمكان من تداعيات الأزمات على الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط.
- مواصلة تنفيذ وتعزيز البرامج والتدابير الداعمة للنموّ وتحسين مناخ الأعمال مع الحرص على فض الاشكاليات التي تعيق تنفيذ المشاريع الدافعة.
- تعزيز العمل الاستراتيجي المعمّق من خلال متابعة وتقييم تنفيذ توجهات رؤية تونس 2035 ومكوّنات الاستراتيجيات القطاعية ومخطط التنمية 2023-2025.

2) منوال النمو لسنة 2024

تعتبر سنة 2024 سنة حاسمة ومفصلية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وضرورة العمل على تجسيم الأهداف التنموية للمخطط من خلال إحكام توظيف قدرات الإنتاج وفرص الاستثمار والتصدير لخلق مواطن الشغل وتحسين الدخل وتعزيز مقومات الاستدامة.

وتستند المقاربة التنموية إلى توفير الظروف المثلى لدفع الاستثمار الخاص خاصة عبر تكريس نزاهة المنافسة وشفافية المعاملات وتوفير المساندة للمؤسسات ودعم التصدير من خلال استحثاث نسق تنفيذ إجراءات برنامج تنشيط الاقتصاد والإجراءات الداعمة للنمو واستراتيجية تحسين مناخ الأعمال. ويشكل تعزيز مقومات التنمية الاجتماعية أحد أبرز الأولويات على اعتبار ضرورة دعم الادماج الاجتماعي والتقليص من الهشاشة بموازاة مع دعم إنجاز البرامج والمشاريع الهادفة إلى تكريس استدامة التنمية وفقا لأهداف مخطط التنمية 2023-2025.

واعتبارا لمجمل هذه التحديات والرهانات تتمثل ركائز العمل التنموي في:

- تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومزيد دعم الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الدخل الضعيف وذلك من خلال تحسين نجاعة برامج الإحاطة الاجتماعية وتحسين ظروف العيش مع اعتماد استراتيجيات متجانسة وناجعة للتمكين الاقتصادي،
- دعم النموّ وإعطاء إشارات إيجابية حول استرجاع طاقات الإنتاج في القطاعات الاستخراجية وتسريع تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة إضافة إلى إدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية،
- دعم الاستثمار الخاص والتقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال والمتضمنة للعديد من الاجراءات الإصلاحية إضافة إلى مواصلة تعزيز مقومات استقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتسريع انجاز المشاريع الخاصة والعمومية،
- مواصلة تحسين التشاريع بغرض دفع المبادرة وتوفير فرص التشغيل وإعطاء دفع أكبر للتمكين الاقتصادي،
- تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال مزيد تحسين إدارة المياه والاستثمار في تقنيات الحفاظ عليه وتبني ممارسات زراعية مجددة مع إعطاء الأولوية لدعم منظومة الحبوب وتحسين مردودية القطاع الفلاحي،
- تسريع الانتقال الطاقي من خلال دعم إنتاج الطاقات المتجددة وتسريع نسق إنجاز المشاريع بما يسمح في ذات الوقت بالتحكم في العجز الطاقي وتقليص الضغوط على المالية العمومية إضافة إلى استغلال طاقات التصدير المتاحة (مشروع الربط الكهربائي بأوروبا).

تقديرات النمو 2024

تستند تقديرات النمو لسنة 2024 إلى جملة من العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعلّ أبرزها تطور الطلب الخارجي الموجه لتونس وآفاق تطور الأسعار العالمية للمواد الأساسية من جهة ومفعول الإجراءات والسياسات الرامية إلى معالجة الشح المائي والتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي وتحسين أداء الأنشطة الاقتصادية والعمل على الارتقاء بتنافسيتها وإدماجها بسلاسل القيمة.

الإنتاج والنمو

يعتبر الارتقاء بنسب النمو هدفا رئيسيا للعمل التنموي خلال الفترة القادمة وهو ما يستوجب توفير جملة من الأساسيات على غرار:

- الالتزام بتنفيذ خطط العمل المنبثقة عن السياسات والاستراتيجيات القطاعية.
- ضبط أهداف دافعة للاستثمار الخاص والتصدير وتوفير شروط تجسيدها.
- تعهد القطاع المالي بتوفير التمويل ومرافقة المؤسسات والباعثين.
- تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والادماج في الدورة الاقتصادية.
- ويهدف منوال النمو لسنة 2024 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1% مقابل 0.9% سنة 2023. وعلى هذا الأساس سيبلغ الدخل الفردي 15026.7 د خلال سنة 2024 مقابل 13695.4 د سنة 2023. وتستند هذه التقديرات إلى:
  - ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 1.8% بالأسعار القارة على أساس:
  - إنتاج حوالي 15 مليون قنطار من الحبوب مقابل 5.4 مليون قنطار خلال سنة 2023.
  - إنتاج مليون طن من زيتون الزيت مقابل 900 ألف طن سنة 2023.
  - إنتاج حوالي 389 ألف طن من التمور مقابل 340 ألف طن سنة 2023.

وينتظر أن تشهد سنة 2024 تكثيف الجهود لاتخاذ إجراءات جديدة لمجابهة آثار التغيرات المناخية وخاصة تحيين الخارطة البيومناخية واعتماد مقاربة متجددة لمقاومة ظاهرة الشح المائي وتسريع مشاريع تحلية مياه البحر واستغلال المياه المعالجة ثلاثيا مع اعتماد المخطط المديري لاستعمال هذه المياه، هذا إلى جانب تعزيز آليات التأمين وتعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وتحسيس الفلاحين للانخراط في صندوق التعويض عن الضرر والجوائح وتيسير نفاذ الفلاحين للتمويل.

الاستثمار

سيحظى الاستثمار بعناية موصولة تجلت من خلال تنوع وتعدد المبادرات الخاصة من خلال:

- المصادقة على الإجراءات الداعمة للاستثمار في إطار مراجعة قانون الاستثمار.
- تسريع نسق الإصلاحات المدرجة باستراتيجية تحسين مناخ الأعمال.
- تسريع تنفيذ المشاريع المتعلقة باستراتيجية اقتصاد المعرفة والتجديد.
- تطوير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيات المستقبلية.
- مراجعة مجلة الصرف بغرض تيسير إجراءات الصرف والانفتاح على السوق الخارجية.

- حذف التراخيص واعتماد القائمة السلبية لتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق وتعزيز المنافسة.
- تنشيط الاستثمار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما ستتركز الجهود خلال سنة 2024 على استحثاث الاستثمار العمومي في البنية التحتية خاصة ذات المردودية الثلاثية وتفعيل البوابة الوطنية الموحدة لمتابعة المشاريع العمومية والإطار الجديد لمتابعة المشاريع العمومية التي تواجه صعوبات أما على المستوى الجهوي، فستتركز الجهود من أجل خلق ديناميكية تنموية بالجهات عبر مزيد دفع المبادرة والاستثمار الخاص بالجهات.

وعلى هذا الأساس، يعتمد منوال النمو لسنة 2024 على تطور الاستثمار بنسبة 11.8% بالأسعار الجارية ليبلغ حجم الاستثمار ما يعادل 16.3% من الناتج المحلي مقابل 16.1% من الناتج المحلي سنة 2023.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص:

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 17.2% سنة 2024 لتبلغ 1500 م د بالأسعار الجارية.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بـ10.7% لتبلغ 3930 م د. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى تطور الاستثمار في قطاع الكيمياء بـ14% وقطاع مواد البناء والبلور والخزف بـ10%.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنحو 28.7% لتبلغ 3804 م د مع مواصلة إنجاز مشاريع الغاز وتقوية شبكة نقل الكهرباء لربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 7.8% لتبلغ 14030 م.د.

التجارة الخارجية

سيتم العمل على مزيد تنويع الأسواق الخارجيّة وتكريس الاندماج الإقليمي من خلال توسيع التمثيل التجاري بأفريقيا والأسواق الواعدة لتطوير المبادلات التجارية إضافة إلى التقدّم في رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإقرار برنامج اتصالي لمزيد ترويج الصادرات الوطنية وذلك للارتقاء بجودة وتنافسية المنتوج التّصديري التونسي.

ويفترض منوال النّمو تطوّر صادرات السلع والخدمات بنسبة 3.9% بالأسعار الجارية سنة 2024 مقابل 8.5% مقدّرة سنة 2023 وذلك بالعلاقة مع تراجع الطلب الخارجي الموجّه لتونس.

كما أنّ مواصلة المحافظة على النسق الإيجابي للنشاط السياحي المحقّق سنة 2023، يستوجب اعتماد استراتيجيات ناجعة لاستقطاب السياح ومواصلة تنويع المنتوج السياحي الوطني لدعم العائدات السياحية بالعملة الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أهمية إيجاد حلول جذرية لنقل الفسفاط عبر شبكة السكك الحديدية نحو مصانع التحويل وموانئ التصدير والاستفادة المثلى من توفّر الإنتاج الوطني باعتبار الإمكانات المتاحة للرفع من حجم صادرات الفسفاط ومشتقاته خاصّة في ظلّ تنامي الطلب العالمي.

التضخم

من المنتظر أن يتواصل خلال سنة 2024 المسار التنازلي التدريجي لنسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك وذلك نتيجة لعدة عوامل منها تواصل انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية واستقرار سلاسل التزويد وكذلك تراجع تكاليف الشحن البري.

تعزيز نسق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

تعتبر سنة 2024 سنة مفصلية ومحورية في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم الأسس الكلية للاقتصاد وتجسيد أهداف مخطط التنمية 2023-2025 الذي يكرس الخيارات الوطنية المستقبلية لـ"رؤية تونس 2035".

ويندرج في هذا الإطار أهمية فتح آفاق اقتصادية واعدة من خلال تسريع تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى الارتقاء بتنافسية الاقتصاد التونسي وتملك المعارف والتكنولوجيات الحديثة وتوظيف كل الكفاءات والميزات التفاضلية المتاحة لخلق ديناميكية متجددة للفاعلين الاقتصاديين إضافة إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري كأساس التحول الاقتصادي وذلك ضمن رؤية جديدة تكرس التعليم والادماج كمصعد اجتماعي وضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتحسين كفاءة الاستعمال.

وبهدف تطوير اقتصاد المعرفة، سيتم العمل على تسريع نسق الإصلاحات الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة ودفع التجديد والابتكار من خلال تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالمؤسسات المجددة والناشئة. وسيتم في هذا الإطار اصدار قانون اقتصاد المعرفة واستهداف استكمال إنجاز 25 مشروعا من جملة المشاريع المنبثقة عن مجالس التجديد بما يساهم في تعزيز مقومات استقطاب الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي وتسريع آجال انجاز المشاريع ودخولها حيّز التنفيذ.

كما سيتم العمل على أربعة محاور رئيسية والمتمثلة بالأساس في الإجراءات المرتبطة بالمسائل العقارية ونقل الملكية من خلال اعتماد منظومة معلوماتية وطنية موحدة ومتشابكة تجمع كل المعطيات العقارية وتبسيط ورقمنة مختلف الإجراءات المتعلقة بنقل الملكية واطلاق الخارطة الرقمية للعقارات المتاحة للاستثمار وتحسين إجراءات الصفقات العمومية وتحيين دليل إجراءات منظومة الشراءات العمومية على الخط ودفع التشغيلية من خلال إعداد خارطة طريق وطنية للموارد البشرية حسب التوزيع الجغرافي والاختصاص وإرساء منظومة للتأهيل المهني ومنظومة يقظة واستشراف لحاجيات سوق الشغل من الاختصاصات الجديدة والكفاءات.

كما سيتم استكمال تركيز مختلف الإجراءات المنصوص عليها بالمرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة ومنها إرساء خطة الموفق الاستثماري للقيام بعمليات الوساطة بين المستثمر والهياكل الإدارية لفض الخلافات. كما سيتم العمل على تسريع نسق التفاوض حول الاتفاقيات الدولية للاستثمار مع الوجهات الاستثمارية الواعدة واستقطاب الاستثمار الخارجي. وسيتم كذلك إعطاء دفع أكبر لمشاريع الطاقات المتجدّدة بعلاقة مع الحاجة إلى تصدير الطاقة المتجددة عبر خط ألماد للربط الكهربائي مع أوروبا فضلا عن مواكبة تطور حاجيات الاستهلاك الوطني للكهرباء.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود من أجل تنويع الأسواق الخارجية ودعم التصدير من خلال تطوير الخدمات اللوجستية والنقل وتوفير الإحاطة بالمصدرين لاسيما مزيد التوجه نحو الأسواق الجديدة والواعدة.

وفي إطار إصلاح الوظيفة العمومية سيتم العمل على استحثاث نسق إحكام التصرف في الموارد البشرية خاصة من خلال التشجيع على الإقبال على البرنامج الخصوصي للتقاعد قبل السن القانونية خلال الفترة 2022-2024 ومراجعة القانون الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية والنصوص الترتيبية المتعلقة بتقييم أداء الموظفين. كما سيتم مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية خاصة من خلال تطوير النسخة الأولى لبرنامج الشباك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الالكترونية وتكريس الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.

وتكريسا لقواعد المنافسة النزيهة، سيرتكز العمل خلال سنة 2024 على تدعيم أطر المراقبة الاقتصادية وتعزيز المنظومة التشريعية والترتيبية لمكافحة الاحتكار ومظاهر المنافسة غير الشريفة والعمل على استيعاب القطاع غير المنظم.

كما ستشهد سنة 2024 مواصلة العمل على تعصير منظومة الصرف استجابة لمتطلبات المؤسسات بما يمكن من رفع العوائق العملية التي تواجهها في علاقتها المالية والتجارية مع الخارج. ويهدف مشروع قانون المعاملات المالية مع الخارج إلى تحسين نجاعة منظومة الصرف وتبسيط إجراءاتها ودعم دورها في تحسين مناخ الاعمال والاستثمار ورفع مستوى الصادرات والادخار الوطني وتحسين الاحتياطي من العملة.

كما ستتكثف الجهود من أجل دعم صلابة القطاع المالي من خلال مواصلة تدعيم الأسس المالية للقطاع البنكي وتحسين الالتزام بمعايير التصرف الحذر وتسهيل النفاذ للتمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتمويل القطاع الفلاحي وسيتمّ العمل على تطوير منظومة الضمان وإعطاء دفع أكبر لنشاط صناديق ومؤسسات الاستثمار فضلا عن تحسين جودة الخدمات المالية وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني وتحسين الاندماج المالي.

وستتميز سنة 2024 بتواصل النسق الحثيث لتفعيل السياسات والاستراتيجيات القطاعية لا سيما الاستراتيجية الصناعية والتجديد لتونس في افق 2035 واستراتيجية تونس الرقمية 2025 والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة والسياحة والفلاحة والنقل ....

كما سيتواصل العمل على تجسيم الأولويات الوطنية في مجال تنمية الرأس المال البشري عبر بناء منظومة تعليمية تكرس تكافؤ الفرص وتستجيب لتطلعات ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع ومنظومة تعليم عالي تدعم التشغيلية وتشجع على الريادة خاصة في المجالات المجددة ومنظومة تكوين مهني في خدمة سوق الشغل وتكرس المرونة والاستباقية في توفير الحاجيات من الموارد البشرية والكفاءات المختصة.

وينتظر أن تسهم الاستشارة الوطنية للتعليم في ضبط الإصلاحات اللازمة للارتقاء بمنظومة التربية فضلا عن تفعيل المجلس الأعلى للتربية والتعليم فيما يتعلق بتحسين فاعلية السياسات وترابطها وتكاملها وإيجاد الحلول لظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم وإصلاح البرامج التعليمية. كما سيتم التركيز على ارساء منظومة صحية شاملة تضمن الحق في الصحة وتكرس قرب الخدمات وجودتها وتوفير مقومات الوقاية الصحية وتعزيز القدرة على التصدّي للأمراض المستجدة.

وباعتبارها أساس التماسك الاجتماعي، سيتم الحرص على تعزيز الادماج الاجتماعي من خلال برنامج الأمان الاجتماعي وتحسين فاعلية البرامج الاجتماعية الداعمة للإنصاف. كما ستتركز الجهود على احكام توظيف التمكين الاقتصادي لفائدة الفئات الهشة وذات الدخل الضعيف وتشجيع

المبادرة وخلق مصادر الرزق في المناطق الداخلية فضلا عن اعتماد التدابير الضرورية للاستقطاب التدريجي للقطاع غير المنظم.

وبالتوازي ستتجه الإصلاحات في مجال الادماج المالي إلى تحسين عرض الخدمات المالية من خلال توسيع مجال تدخل مؤسسات التمويل الصغير ودعم النفاذ للخدمات المالية. ومن هذا المنطلق ستتركز الجهود خلال سنة 2024 على استكمال الإطار التشريعي والمؤسساتي لدعم الادماج المالي من خلال المصادقة على مشروع قانون الادماج المالي وإصدار نصوصه التطبيقية وتفعيل المجلس الوطني للإدماج المالي مما يعزز الحوكمة الاستراتيجية لهذا القطاع.

وسعيا لترسيخ مسار التنمية المستدامة، ستتكثف الجهود من أجل تفعيل السياسات والاستراتيجيات الهادفة الى تغيير السلوكيات وتطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك والمحافظة على التنوع البيولوجي والتوجه نحو الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر المحايد للكربون وبالخصوص استراتيجية قطاع الطاقة 2035 والاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي والاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات المنخفضة والمتأقلمة مع المتغيرات المناخية في أفق سنة 2050 واستراتيجية الماء 2050.

كما سيتواصل العمل لتكثيف مجهود التنمية بالجهات الداخلية من أجل تقليص الفوارق من خلال دفع حركية الأنشطة الاقتصادية والتقدم في إرساء اللامركزية وتحسين جاذبية الجهات للاستثمار وتعزيز قدرتها التنافسية وتسريع نسق تنفيذ مشاريع التنمية المندمجة وتدخلات برامج التنمية الجهوي.

3) السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2024

تهدف السياسات المالية المرسومة لفترة مخطط التنمية 2023-2025 إلى المساهمة بفعالية في استعادة حركية النشاط الاقتصادي والمحافظة على سلامة التوازنات المالية مع تغطية حاجيات تمويل الأعوان الاقتصاديين ومزيد تحسين جودة الخدمات المالية بما في ذلك تعزيز الإدماج المالي للفئات الضعيفة.

وتعتمد السياسات المالية لهذه الفترة على:

– مواصلة تحسين الأسس المالية للقطاع المصرفي وتكريس الالتزام بمعايير التصرف الحذر واعتماد التكنولوجيات الحديثة للخدمات البنكية وتيسير النفاذ للتمويل.

– مواصلة تحديث الإطار الترتيبي وتنمية الإصدارات والمبادلات بالسوق الثانوية وتعزيز الشفافية الامتثال وتشجيع الإدراج بالبورصة والاكتتاب في الأوراق المالية.

– دعم قطاع التأمين من خلال تعصير إطاره التشريعي والعمل على تحسين التغطية بخدمات التأمين.

– مواصلة إصلاح سياسة الجباية بما يدعم تحقيق العدالة الجبائية وتعبئة الموارد الذاتية لميزانية الدولة وكذلك إحكام تنفيذ الميزانية من خلال مزيد التحكم في العجز وتقليص نسبة الدين العمومي مع توزيع الاعتمادات وفقا لأولويات التنمية.

السياسة المالية

سيتركز العمل على مواصلة مسار اصلاح القطاع المالي بمختلف مكوناته وذلك على مستوى الحوكمة وإعادة هيكلة القطاع وكذلك دعم الأسس المالية للمؤسسات العاملة وتطوير النواتج والخدمات المسداة، فضلا عن تعزيز الاستقرار المالي وتدعيم دور الجهاز المالي في مجال تعبئة الادخار وتوجيهه لتغطية حاجيات تمويل الأعوان الاقتصاديين.

القطاع البنكي

سيتواصل تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية وتنفيذ استراتيجية معالجة الديون المصنفة والمضي قدما في مسار الامتثال لمعايير التصرف الحذر والمعايير المحاسبية الدولية والعمل على تعزيز مقومات الحوكمة وترسيخ ثقافة المخاطر وتعزيز المسؤولية وترسيخ ثقافة الأداء والمسؤولية الاجتماعية.

منظومة الصرف

ينتظر اعتماد الأحكام التشريعية الجديدة لإدارة العمليات المالية مع الخارج إضافة إلى التسهيلات لفتح الحسابات بالعملة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين وذلك في إطار يضمن الشفافية والامتثال التراتيب الجاري بها. كما ينتظر التوجه نحو تحسين شروط الاستثمارات بالخارج المنجزة من قبل المؤسسات المقيمة في إطار اقتحام الأسواق الخارجية فضلا عن تنظيم نشاط مكاتب الصرف ومواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي.

السوق المالية

ينتظر خلال سنة 2024 استكمال الإصلاحات المتعلقة بمراجعة القانون المنظم للسوق المالية وتطور عدد المؤسسات المدرجة بالبورصة بالعلاقة مع مزايا التوظيف والامتيازات المسندة في الغرض فضلا عن تواصل عصرنة السوق. ونظرا للضغوط المتزايدة على القطاع البنكي لتمويل المالية

العمومية، يتوقع ارتفاع الحاجة لمزيد تعبئة موارد التمويل وهو ما يدفع بالسوق المالية للارتقاء بدورها في تمويل الفاعلين الاقتصاديين لتطوير الاندماج المالي.

وسيتم اتخاذ التدابير اللازمة بهدف تحسين عمق السوق المالية التونسية ودعم مساهمتها في تمويل الاستثمار من خلال دفع الإصدارات الرقاعية وتطوير آلياتها بغرض توفير آفاق إضافية لفائدة المؤسسات عبر تعزيز استقطاب الادخار المستثمر بالسوق المالية وهو ما يسهم في دعم لجوء المؤسسات الواعدة والصغرى والمتوسطة إلى التمويل المباشر فضلا عن تعبئة موارد الاقتراض الداخلي للدولة عبر إصدار سندات خزينة والعمل على تنشيط السوق الثانوية لهذه السندات بما يدعم تعبئة الموارد المالية الكافية هذا إلى جانب تدعيم نشاط التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

وبالتوازي، سيتم مزيد حوكمة القطاع عبر تعزيز شفافية المعاملات وفقا للمعايير الدولية وضمان حسن سير السوق المالية ومزيد دعم ثقة المدخرين فيها عبر تعزيز دور هيئة السوق المالية في تطبيق مختلف القواعد والإجراءات ذات العلاقة بضمان وتدعيم سلامة العلاقات المالية.

قطاع التأمين

ومن أجل توفير الإطار التشريعي الملائم لتحديث القطاع وتوفير مقومات الصلابة المالية للفاعلين به في إطار الاستجابة للمعايير الدولية في مجال التأمين وتدعيم دور السلط التعديلية والرقابية، ينتظر أن يشهد قطاع التأمين خلال سنة 2024: إصدار وتفعيل القانون المتعلق بالإدماج المالي فيما يتعلق بدفع الإدماج التأميني ودفع التأمين الرقمي إضافة إلى مراجعة مجلة التأمين قصد مواءمتها مع التّوجّهات والمعايير الدُّولية ومختلف الممارسات السليمة المكرّسة

الإدماج المالي

ستتركز الجهود خلال سنة 2024 على استكمال الإطار التشريعي والترتيبي لدعم الادماج المالي من خلال المصادقة على مشروع قانون الادماج المالي وتفعيله من خلال إصدار مختلف النصوص التطبيقية المتعلقة به خاصة فيما يتعلق بإحداث المجلس الوطني للإدماج المالي مما يعزز الحوكمة الاستراتيجية لهذا القطاع.

وسيتم كذلك العمل على تطوير وتنويع المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة ومجانية عند الإمكان، تتلاءم مع احتياجات الفئات محدودة الدخل، إضافة الى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار ووسائل الدفع إضافة الى الإقراض والتمويل. كما

يتجه العمل على توفير الإطار القانوني والترتيبي لتحقيق الادماج المالي الرقمي، مع ضرورة توفير البنية التحتية الملائمة وخدمات مالية رقمية آمنة لجميع المناطق الجغرافية خاصة الريفية منها.

تمويل الاقتصاد

سيتركز العمل خلال سنة 2024 على البحث عن الحلول لتأمين حاجيات تمويل الاقتصاد مع المحافظة على سلامة التوازنات المالية واستدامة الدين العمومي. وفي ضوء تقلص هوامش التحرك المتاحة على مستوى سياسة الميزانية، يتوقع أن تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في التحكم في التضخم وعملية تمويل الاقتصاد عبر توفير السيولة اللازمة وبكلفة اقتراض ملائمة للأعوان الاقتصاديين بما يضمن الاستعادة التدريجية لديناميكية الاستهلاك والاستثمار وتحفيز النمو.

المالية العمومية

تمثل استعادة توازنات المالية العمومية وضمان استدامة الدين على المدى المتوسط محورا أساسيا للبرنامج الوطني للإصلاحات ومخطط التنمية للفترة 2023-2025 حيث تتمثل الأهداف المرسومة في التحكم التدريجي في عجز الميزانية والنزول به إلى دون نسبة 5% من الناتج من خلال مزيد تحسين الموارد الذاتية والتحكم في نسق النفقات وترشيدها خاصة منها الأجور والدعم وأعباء الدين مقابل التوجه نحو دعم الاستثمار العمومي والعمل على تحسين جودة المرافق العمومية.

توازنات ميزانية الدولة لسنة 2024

قدّرت ميزانية الدولة قبضا وصرفا في حدود 77868 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 9.3 % مقارنة بالنتائج المحينة لكامل سنة 2023 وتفترض تطور الموارد الذاتية للدولة ونفقات الميزانية على التوالي بنسبة 8.4 % و6.7 % مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

ويتوقع تطور الموارد الذاتية بعلاقة مع ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11.6% خاصة تطوّر كل من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والأداءات غير المباشرة بـ 10.3% و16.9% و11% تباعا مقابل تطور المداخيل غير الجبائية بـ 9.8 % مقارنة بتحيين سنة 2023.

أما على مستوى نفقات الميزانية فينتظر أن تتراجع نفقات الدعم بـ 1.2 % ليبلغ مستوى 11337 م.د وهوما يمثل 19% من نفقات الميزانية و6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 20.5% و7.2% محينة لسنة 2023. ويتوقع زيادة في كتلة الأجور بـ 4.1 % والتدخلات دون الدعم ودون التدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 4%. وبالتوازي ينتظر أن ترتفع خلال سنة 2024 نفقات تسديد

خدمة الدين العمومي بنسبة 18.7% لتبلغ 24701 م.د بالعلاقة مع تطور نفقات الأصل والفائدة بـ 19.3% و17% تباعا.

وبناء على هذه التطورات ينتظر أن ينحصر العجز الصافي للميزانية في حدود 6.6% من الناتج مقابل 7.7% محينة لسنة 2023 وأن تبلغ موارد الاقتراض 28188 م د موزعة بين القروض الداخلية والقروض الخارجية بنسبة 42 % و58 % على التوالي. كما يتوقع بالنسبة لكامل سنة 2024 أن تتراجع نسبة المديونية إلى مستوى 79.8 % من الناتج مقابل 80.2 % محينة سنة 2023 و79.9 % مسجلة سنة 2022.

كما تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024 عديد الإصلاحات الجبائية الرامية لاستعادة التوازنات المالية الكبرى وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف يشجع على الاستثمار ويدعم التوجه نحو التنمية المستدامة والمشاريع الصديقة للبيئة. وسيشمل برنامج الإصلاح تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومواصلة الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية لا سيما الصغرى والمتوسطة منها وإرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة، هذا إلى جانب مزيد إحكام الاستخلاص الجبائي والتصدي للتهرب الضريبي بما يدعم الثقة لدى المطالبين بالأداء ويحسن العلاقة بينهم وبين الإدارة الجبائية.

فعلى مستوى التدخلات الاجتماعية ستتواصل خلال سنة 2024 الإحاطة بالفئات محدودة الدخل من خلال الترفيع في قيمة المنحة بـ 20 دينار وفي عدد العائلات المتحصلة عليها والترفيع بـ 20 دينار في منحة روضتنا في حومتنا ودعم برامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة.

كما تضمن مشروع قانون المالية حزمة من الإجراءات لدعم تمويل وإعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لضمان ديمومتها وخلق مواطن الشغل بها على غرار إحداث خطي تمويل لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بمبلغ 20 م.د، وتعزيز تدخلات خط دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بتخصيص اعتمادات لفائدة آلية الضمان المحدثة به، ودعم الأسس المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما سيتواصل دعم تمويل الشركات الأهلية من خلال الترفيع في الاعتمادات المخصصة لخط التمويل بـ20 م د إضافية على موارد الصندوق الوطني للتشغيل والتمديد في فترة الانتفاع بخط التمويل المحدث لفائدتها بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 إلى موفّى ديسمبر 2025، ومواصلة العمل بتنفيل القروض المسندة لصغار مزارعي الحبوب ومنح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان

اقتناء التجهيزات والمعدات والخدمات الضرورية لنشاط الشركة التونسية للملاحة ومنح الديوان التونسي للتجارة نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عند توريد مادتي القهوة والشاي.

كما تضمن المشروع إعفاء المؤسسات المحدثة والمتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار خلال سنتي 2024 و2025 من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي، وطرح المداخيل والأرباح المعاد استثمارها في القيمة الاسمية للسندات وفي منحة الإصدار عند الترفيع في رأس مال المؤسسات التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية وتمكين المدخرين من الأشخاص الطبيعيين من طرح الفوائد المتحصل عليها تبعا للاكتتاب في رقاع الخزينة القابلة للتنظير بما في ذلك القروض الوطنية في حدود 10000 دينار سنويا وعدم إخضاع الاكتتاب دون فائدة في الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم أو في كل الأشكال الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية التي تصدرها المؤسسات الناشئة والذي يخول الانتفاع بطرح المداخيل المعاد استثمارها على هذا النحو إلى أي تبعات جبائية.

كما سيتم اعتماد آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم منها بالخصوص الترفيع في نسب أتاوة الدعم وتوسيع مجال تطبيقها وتوسيع مجال تطبيق معلوم الإقامة ليشمل كل أصناف المؤسسات السياحية والترفيع في هذا المعلوم بالنسبة للأجانب والترفيع في المعلوم الموظف على المنتجات الطاقية المستهلكة لفائدة صندوق الانتقال الطاقي والمعلوم على تذاكر الرحلات الجوية والبحرية في إطار إرساء المعلوم على الكربون وإحداث معلوم على مشتقات الحليب عند الإنتاج المحلي أو التوريد أو التصدير ما عدى الياغورت.

وبالتوازي ستتكثف الجهود لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والطاقات البديلة والمستدامة من خلال إقرار طرح إضافي بنسبة 30% بعنوان استهلاك التجهيزات والمعدات المنتجة للطاقات البديلة أو المتجددة المقتناة أو المصنعة بالنسبة للسنة الأولى من تاريخ الاقتناء أو الصنع أو بدء الاستعمال، وطرح المداخيل أو الأرباح المعاد استثمارها في رأس مال المؤسسات التي تنجز استثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر والازرق والدائري والتنمية المستدامة، فضلا عن تخفيف جباية العربات والدرجات الكهربائية وذلك بالتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19% إلى 7% والتخفيض بنسبة 50% من معلوم الجولان والمعاليم الموظفة عند أول عملية تسجيل للسيارات والدراجات.

وبهدف دعم الامتثال الضريبي والتصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي تم سن عفو جبائي على المعاليم العقارية الموظفة لفائدة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2021 والسنوات السابقة لها وعلى

المساهمة في الصندوق الوطني لتحسين السكن وترشيد الامتياز الممنوح لاقتناءات الأراضي المعدة لبناء مساكن فردية وتخفيف العبء على المطالبين بالأداء بتسقيف الخطايا الجبائية مع تدعيم وسائل عمل مصالح الديوانة.

كما شملت أحكام مشروع قانون المالية عدد من الإجراءات لمعاضدة المجهود التضامني لتمويل ميزانية الدولة لعل أهمها إحداث معلوم ظرفي لسنتي 2024-2025 بنسبة 4% من الأرباح الموظفة على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين والتحويل بصفة مؤقتة للأموال المجمّدة المودعة لدى البنوك بموجب أحكام إدارية أو قضائية إلى حين البت في القضايا المتعلقة بها والترفيع في الحد الأدنى لأتاوة الجهاز النقدي والمالي. وتجدون أكثر تفاصيل بوثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024.

II ـ نحو تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية

سيتم العمل ضمن المنوال التنموي على تأمين التحول الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي وذلك من خلال النهوض باقتصاد المعرفة والارتقاء بتنافسية قطاعات الإنتاج بفضل التحول الرقمي والطاقي والبيئي والتأقلم مع التغيرات المناخية الى جانب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبالخصوص المائية ودفع المبادرة الخاصة وحفز الاستثمار الخاص والتوجه نحو الأسواق الجديدة، وذلك من خلال:

1) تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية

سيتم العمل ضمن المنوال التنموي على تأمين التحول الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي وذلك من خلال النهوض باقتصاد المعرفة والارتقاء بتنافسية قطاعات الإنتاج بفضل التحول الرقمي والطاقي والبيئي والتأقلم مع التغيرات المناخية إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ودفع المبادرة الخاصة وحفز الاستثمار الخاص والتوجه نحو الأسواق الجديدة.

ويتجه العمل ضمن رؤية تعتمد على الاقتصاد الأخضر والتأقلم مع التغيرات المناخية والتحول الاقتصادي الهيكلي ببناء اقتصاد تنافسي متنوع وقادر على التموقع على المستوى الإقليمي والدولي.

مجال الاقتصاد الأخضر

- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك بترشيد استعمال الموارد المائية المتاحة والعناية بالفلاحة المطرية وتشجيع منظومات إنتاج المواد الفلاحية الاساسية.

– المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على اختزان وتثمين مياه الأمطار وحماية الثروة السمكية والنظم البحرية وترشيد استغلالها وضمان استدامتها،

– التوجه نحو معالجة وتثمين النفايات وتطوير الاقتصاد الدائري والنهوض بالقطاعات المجددة والنمو الأخضر.

مجال دفع التحول الاقتصادي الهيكلي

– الانصهار في سلاسل القيمة العالمية من خلال التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي المرتفع والمرور من المناولة الى الإنتاج المشترك،

– اعتماد التحول الرقمي والتحول الطاقي والبحث العلمي والتجديد كركائز أساسية لدعم القدرة التنافسية وتنويع الأسواق،

– إعادة تموقع القطاع الفلاحي عبر دعم الأمن الغذائي والارتقاء بمستوى انتاج المواد الفلاحية الأساسية والحد من عجز الميزان التجاري الغذائي،

– استرجاع مكانة مختلف القطاعات في الاقتصادي الوطني وتعزيز مساهمتها في النمو والاستثمار والتشغيل بتدعيم تنوعها والرفع من تنافسيتها،

– تدعيم وتعصير البنية الأساسية وفقا لمتطلبات تطوير الاقتصاد على المستوى الوطني والمحلي وملاءمتها مع حاجيّات السكّان وتعزيز الاندماج التّرابي والجهوي والاقتصادي والاجتماعي والرفع من القدرة التنافسية للمؤسّسات،

– فتح آفاق استثمار وتصدير جديدة تساهم في استحثاث نسق النمو ودفع التشغيل والنهوض بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،

– تثمين عقارات الدولة وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

– إعادة تهيئة المجال الترابي للأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الكبرى المرتقبة الديمغرافية والمناخية والتكنولوجية وتمكن من إحداث جهات جاذبة للاستثمار وذات قدرة تنافسية عالية.

2) دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال وإرساء اقتصاد المعرفة والتجديد

تنصهر خيارات سياسة الاستثمار ضمن الأولويات الوطنية وتتمحور التوجهات المستقبلية للمنوال التنموي إلى:

– تطوير مناخ الأعمال وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمار.

- تحرير المبادرة الخاصة واستحثاث نسق بعث المشاريع.
- تعزيز مقومات اقتصاد المعرفة والتجديد.
- إصلاح المنظومة التشريعية والترتيبية للاستثمار.
- دعم مقومات اقتصاد المعرفة والرقمنة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمرين ورقمنتها.
- تيسير النفاذ للتمويل ومراجعة منظومة الصرف وتخفيف العبء الجبائي على المؤسسات وتوفير خطوط تمويل جديدة لإعادة هيكلة الشركات.
- استكمال تركيز مختلف الاجراءات المنصوص عليها بالمرسوم عدد 68-2022 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.
- تسريع نسق التفاوض حول الاتفاقيات الدولية للاستثمار مع الوجهات الاستثمارية الواعدة.

وسيتم العمل خلال سنة 2024 على تسريع نسق الإصلاحات الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة ودفع التجديد والابتكار بتطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالمؤسسات المجدّدة والمؤسسات الناشئة من خلال إصدار قانون يتعلق باقتصاد المعرفة والتجديد سيساهم في خلق بيئة تحفيزية وإرساء منظومة متكاملة لتحقيق التحوّل التكنولوجي والنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي والرقمي والهندسة ودفع المبادرة وتعزيز التجديد والابتكار.

3) التحديث الإداري والرقمنة وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد

ستتكثف الجهود خلال سنة 2024 لاستكمال الإصلاحات الرامية إلى تحديث الإدارة والرفع من نجاعتها خاصة من خلال تبسيط إجراءاتها ورقمنتها فضلا عن تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المتعاملين معها. وبالتوازي سيتم العمل على تعزيز دور الإدارة في مجال قيادة ومساندة الإصلاحات المزمع إجراؤها في مختلف المجالات بما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الهياكل العمومية على تقديم خدمات إدارية مرقمنة وذات جودة عالية.

كما سيتواصل العمل على إصلاح الوظيفة العمومية، وتدعيم مردودية القطاع العمومي من خلال مواصلة حوكمة المؤسسات العمومية والعمل على إعادة هيكلتها وتنفيذ الإصلاحات الضرورية بهدف تحسين أداءها والرفع من مردوديتها.

التحديث الإداري

سيتم العمل خلال سنة 2024 على مواصلة تكريس وتدعيم هذه التوجهات:

- مراجعة منظومة التحديث الإداري.
- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- مواصلة استكمال مسار مراجعة وتبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة المنظم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020.

كما سيتم خلال سنة 2024، في إطار برنامج دعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية "Govtech"، العمل على تطوير المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية التي ستعوض منظومة سيكاد والتي ستكون المنفذ الوحيد والشامل لجميع الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة.

وسيمكّن هذا التوجه من التقليص في الحالات المتبقية الخاضعة لشكلية التعريف بالإمضاء بنسبة تقارب 38%، وفي الحالات المستوجبة لشكلية مطابقة النسخ لأصولها بنسبة تقارب 42%. وتم للغرض إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والمتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها يكرس التمشي المصادق عليه بالمجلس الوزاري سالف الذكر ويضبط قائمة حصرية جديدة للوثائق المستوجبة لشكليتي التعريف بالإمضاء والاشهاد بالمطابقة للأصل انطلاقا من القوائم النهائية المتفق عليها مع الوزارات.

تحسين جودة الخدمات الإدارية

مواصلة العمل على تعميم علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال حيث تمت مراجعة المعايير الموضوعة لضمان جودة الاستقبال بالمصالح العمومية خاصة ذات العلاقة المباشرة بالمتعاملين مع الإدارة وجعلها مطابقة لجملة من المعايير والمواصفات المحددة والمستوحاة من المراجع الأوروبية.

تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية

سيتمّ خلال سنة 2024 الانطلاق في تركيز صنف جديد من دور الخدمات وهي "دور الخدمات الرقمية" الذي يهدف إلى دعم الإدماج الرقمي من خلال إسداء خدمات مرقمنة كليّا وملائمتها بالخصوص لحاجيات الفئات ذات الأولوية والمتعاملين مع الإدارة بصفة عامة. كما سيتم خلال السنوات القادمة العمل على مزيد تفعيل خطة فريق المواطن الرقيب التحسين في تمثيلية إدارة نوعية الخدمة العمومية من خلال تأمين تغطية جغرافية أوسع للمصالح العمومية الموجودة خاصة بالجهات الداخلية وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة ودعم مشاركة المواطنين عبر منظومة "ء-مواطن".

وستشهد سنة 2024 مواصلة تنظيم دورات تكوينية بهدف تطوير كفاءات مستعملي المنظومة وتعزيز قدراتهم قصد تمكينهم من تقنيات الاستعمال الناجع وآليات حسن التصرف فيها وتطوير وظائف المنظومة من خلال إدخال تحسينات عليها حتى تكون أكثر ملاءمة لمتطلبات مستعمليها من الموظفين والمتعاملين مع الإدارة إضافة إلى إعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بمنظومة "ء-مواطن".

رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة

في إطار تنفيذ برنامج رقمنة الإدارة الذي يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات الادارية المسداة للمواطن ومختلف المتعاملين مع الهياكل العمومية من خلال رقمنتها وتيسير النفاذ إليها، ستشهد سنة 2024 تنفيذ محاور خطة العمل التي تم وضعها في الغرض والمتمثلة أساسا في تطوير جودة الخدمات على الخط والرفع من مستوى استعمالها وذلك من خلال:

- توسيع نطاق استعمال منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط.
- الشروع في تطوير النسخة الأولى لبرنامج الشبّاك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية.

تحديث الوظيفة العمومية

واعتبارا لأهمية قطاع الوظيفة العمومية في تحسين أداء الإدارة لتكون قاطرة لتنفيذ الإصلاحات ودفع حركية التنمية، ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على ترشيد التصرف في الموارد البشرية وتحديث طرق التصرف فيها بالإضافة إلى تطوير منظومة التأجير لتحفيز الكفاءات ودعم الإنتاجية. ويستند المجهود الاصلاحي إلى مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية واعتماد برامج متجددة للتحكم في الموارد البشرية وتطوير التصرف فيها من خلال دعم برامج التنقل الوظيفي وارساء العمل عن بعد في الوظيفة العمومية ووضع برنامج للتصرف التقديري في الوظائف والمهن ومراجعة آليات تقييم الأداء الفردي للأعوان العموميين وربط عملية التأجير بمستوى الأداء والإنتاجية علاوة على التمديد في مدة العطلة لبعث مؤسسة وتطوير منظومة المعلومات للموارد البشرية .

وسيتم العمل خلال سنة 2024 على مواصلة مختلف الأنشطة للمشاريع الإصلاحية المبرمجة حتى نهاية 2024 لتحقيق النتائج النهائية مع مواصلة متابعة تنفيذ المخرجات الرئيسية. كما سيتم متابعة احترام ما جاء بمنشور رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية 2024 فيما يخص الموارد

البشرية من انتدابات ومناظرات التي تفتح في مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية والتي تخضع للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

حوكمة التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية

ستشهد سنة 2024 مواصلة تنفيذ الإصلاحات والبرامج المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد من خلال:

– تنفيذ المشاريع المتعلقة بـ" محفظة مشاريع الحوكمة" أداة لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

– تمويل برنامج التعاون مع المملكة الهولندية وعدد من الدول الأخرى وتتراوح قيمته حوالي 40 مليون دولار يتم صرفها حسب تقدم الإنجاز لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس.

– تحديث منظومة حوكمة المؤسسات العمومية باعتماد عقود برامج وعقود أهداف للمنشآت والمؤسسات العمومية مع تعزيز متابعة الأداء والتقييم وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحسين مردوديتها.

4) الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

ترتكز الخطة التنفيذية للقطاع خلال للفترة 2023-2025 على المحاور التالية:

– تطوير الإطار تشريعي والترتيبي لمواكبة تطور القطاع وملائمته لتعزيز الخدمات الرقمية،

– الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي،

– تطوير البنية التحتية للشبكات والقدرة على الايواء،

– التحول الرقمي للإدارة،

– الأمن السيبرني ومكافحة الجرائم السيبرنية للتوقي من التّهديدات والهجمات السّيبرنية بمختلف أنواعها ومصادرها،

– استغلال البيانات واليقظة التكنولوجية والابتكار الاستراتيجي،

– بناء القدرات وتطوير الثقافة الرقمية،

– خلق مناخ ملائم للمبادرة وبعث المشاريع في الاقتصاد الرقمي وجعل تونس وجهة إقليمية وعالمية في المجال.

وستشهد سنة 2024:

- مواصلة مراجعة الإطار القانوني والحوكمة الرقمية
- مواصلة ضمان الادماج الاجتماعي (الرقمي والمالي)
- مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية بـ:
  - ✓ مواصلة تركيز برنامج التحول الرقمي للإدارة
  - ✓ مواصلة تركيز برنامج السلامة السيبرنية ومكافحة الجرائم الإلكترونية
  - ✓ مواصلة تركيز برنامج استغلال البيانات واليقظة التكنولوجية.

كما سيتواصل انجاز مشاريع قطاع تكنولوجيات الاتصال أهمها:

- إرساء مشروع الهوية الرقمية للمواطن عن طريق الهاتف Mobile ID،
- مواصلة مشاريع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (2 و3 و4)،
- تركيز برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية بكلفة تناهز 278.840 م.د.
- تركيز برنامج دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي" تونس الرقمية 2020" بكلفة تناهز 357 م.د.
- تطوير الحوكمة الإلكترونية الذكية ودعم شبكة الاتصال في قطاع التعليم.

وينتظر أن تبلغ الاستثمارات العمومية 629 م د خلال سنة 2024 منها 493 م د مشاريع عن طريق المؤسسات العمومية

III ـ التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

1) التنمية البشرية

ستشهد سنة 2024 العديد من الإصلاحات والبرامج والمشاريع منها خاصة إرساء المجلس الأعلى للتربية والتعليم وتفعيل الإطار القانوني والمؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتثمين التجارب والنجاحات في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب والفئات الهشة الى جانب العمل على اصدار قانون عطلة الأمومة والأبوة ونشر نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل لسنة 2023 واستثمارها في رسم السياسات والبرامج المستقبلية وإحداث المجلس الأعلى لتنمية الطفولة وهيكل استشاري شبابي بهدف دعم مشاركة الشباب في بلورة السياسات الشبابية وصناعة القرار واستحداث برامج لإدماج الشباب من الفئات المهددة بالهجرة غير النظامية في الحياة المهنية.

التمكين الاقتصادي ودفع المبادرة للفئات الهشة

تم بميزانية الدولة لسنة 2024 تخصيص اعتمادات بحوالي 420.5 م د على الصندوق الوطني للتشغيل سيتم توجيهها نحو:

- الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات من خلال دعم التشغيل والادماج المهني.
- تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال البشري.
- العمل على ضرورة تحيين ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.
- دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل.
- ترسيخ ثقافة المبادرة.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يمكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كمنوال اقتصادي تنموي، من دفع ديناميكية التنمية الترابية والمستدامة والإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين ظروف العيش والتماسك الاجتماعي وذلك بفضل قدرة مؤسساته على التجديد والتأقلم والاندماج ومجابهة الأزمات وبفضل طرق تصرف إداري ومالي متميزة.

2) العدالة الاجتماعية أساس التماسك الاجتماعي

في مجال الشغل والعلاقات المهنية، ستشهد سنة 2024 إضفاء مزيد من المرونة على سوق الشغل من خلال الاعداد لتنقيح مجلة الشغل لتتلاءم مع الأنماط الجديدة للعمل مع الحرص على الإحاطة بالعمال والمؤسسات والوقاية من المخاطر المهنية من خلال تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية. كما سيتم العمل على استكمال برنامج رقمنة الخدمات الاجتماعية حيث سيتم إرساء منصة الكترونية للترابط البيني بين الوزارة ومختلف المؤسسات تحت الإشراف.

وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، سيتم العمل على تحسين نسبة التغطية الاجتماعية لا سيما عبر استقطاب القطاع غير المنظم مع حوكمة أنظمة الضمان الاجتماعي بما يدعم التوازنات المالية للصناديق، مع الحرص على تحسين الخدمات من خلال العمل على الحصول شهادة المواصفة العالمية إيزو "9001" أو شهادة الاعتماد بالمطابقة بالنسبة للمؤسسات الصحية التابعة للضمان الاجتماعي

وفي مجال النهوض الاجتماعي، سيتواصل العمل على الإحاطة بالفئات الضعيفة والهشة مع إضفاء مزيد من النجاعة على برنامج الأمان الاجتماعي من خلال تصويب الإعانات نحو مستحقيها

والوصول إلى نسبة 90% من عملية إعادة التصديق تدريجيا على كافّة المنتفعين بالمنح الشهرية القارّة وبطاقات العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة، حيث سيتم في هذا الإطار توزيع 270 ألف بطاقة علاج "أمان" ضمن دفعة ثانية لتغطية جميع المنتفعين المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي. هذا وسيتواصل العمل على دعم برامج التمكين الاقتصادي لتمكين الفئات الفقيرة من الاستقلالية المالية وتيسير ادماجهم في سوق الشغل.

وفي مجال النهوض بذوي الإعاقة، ستشهد سنة 2024 مواصلة العمل على النهوض بهذه الفئة عبر ادماجها على جميع المستويات لا سيما في سوق الشغل من خلال برامج التمكين الاقتصادي تكريسا لمبدأ تكافؤ الفرص وضمانا لاستقلاليتها.

وفيما يتعلق بالدفاع والإدماج الاجتماعي، يتم العمل على تنقيح ومراجعة النصوص المنظمة لمؤسسات وبرامج الدفاع الاجتماعي تجسيما لبرنامج اصلاح هذه المنظومة وتطوير برامجها بما يستجيب لاحتياجات الفئة المستهدفة ولتطلعاتها.

الهجرة والتونسيين بالخارج

ستشهد سنة 2024 مزيد العمل على تيسير إجراءات الصرف وتعزيز منظومة الحوافز والإحاطة بالمستثمرين وتوظيف تكنولوجيات الدفع، بهدف تخفيض كلفة التحويلات التي من المتوقع أن تبلغ 10000 م د في موفّى سنة 2024.

الصحة

ستتركز الجهود خلال السنة القادمة على سنّ حزمة من النصوص التشريعية تتعلق بـ:

- إقرار آليات قانونية لتكريس المقاربة التشاركية بين القطاعات لتدعيم الدور القيادي لقطاع الصحة.
- إعداد النصوص القانونية المتعلقة بمأسسة مشاركة المواطن في مجال الصحة.
- الشروع في إعداد القانون التوجيهي للصحة.
- إعداد الإطار القانوني لإحداث الوكالة الوطنية للصحة العمومية.
- إحداث مرصد وطني للمخدرات لمتابعة الاستراتيجية الوطنية للمخدرات ومكافحة الإدمان.
- إعداد إطار قانوني للتقليص من كميات الدهون والملح والسكر في المنتجات الغذائية.
- إعداد إطار قانوني للتصرف في الأزمات والطوارئ الصحيّة.

– إصدار قانون المنظم لمهني الصحة.

مجال الوقاية والنهوض بالصحة

سيتم العمل على النهوض بالصحة النفسية عبر متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي تم إعدادها في الغرض وإعداد برنامج لدمج النهوض بالصحة النفسية في الوسط المدرسي بالإضافة إلى تكوين أعوان الصحة بالخط الأول في مجال الصحة النفسية للأطفال والكهول. إضافة إلى إعداد استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة في مجال اليقظة والتوقّي ومجابهة الكوارث والطوارئ الصحية ومراقبتها وإعداد استراتيجية وطنية للسلامة الصحية للأغذية بالوسط المنزلي في إطار النهوض بالصحة البيئية.

كما سيتم إعداد كراس شروط لفرض المناطق الخضراء حسب المساحة العمرانية إضافة إلى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتخفيض من الكربون وإلى تحسين عملية معالجة النفايات الناتجة عن الخدمات العلاجية.

مجال تطوير الخدمات الصحية ونظام التغطية الاجتماعية

ستشهد السنة المقبلة تحسين جودة الخدمات الصحية عبر مواصلة تعميم منظومة الملف الطبي المحوسب بالعيادات الخارجية ودمجه مع بقية المنظومات الاستشفائية (كالفوترة والتسجيل والطبق الفني)، وعبر تفعيل منظومة التصرف في المواعيد عن بعد. كما سيتم مواصلة العمل على ضبط المسار الذي سيقع اعتماده عند تحديد ومراجعة حزمة الخدمات الأساسية، علاوة على الانطلاق في تأمين نظام قاعدي موحد للتغطية الصحية عبر تعزيز صندوق دعم الصحة العمومية وتعميم استعمال بطاقتي "أمان" و"لاباس" على كامل القطاع الصحي.

مجال تطوير قطاع الأدوية والصيدلة

سيتم العمل على إعداد إطار قانوني خاصّ للشراكة بين القطاع العام والخاص للنهوض بالاستثمار في المجال الصحّي واستكمال الاستراتيجية الوطنية للسياحة الطبية والمصادقة على الإطار القانوني الذي سينظّم نشاط خدمات الترحيل الصحي والمساندة الصحية في إطار العمل على جعل الصحة رافعة للتنمية.

مجال قيادة وحوكمة المنظومة الصحية

وذلك من خلال تعزيز الحوكمة التشاركية عبر دعم مشاركة المواطن والمجتمع المدني في أخذ القرار وتعزيز الدور القيادي لوزارة الصحة على المستويات المركزي والجهوي والمحلي عن طريق دعم

الشراكة مع مختلف القطاعات ذات الصلة لدمج الصحة في جميع السياسات. كما سيتم استكمال إعداد خارطة صحية استشرافية في إطار تعزيز الدور التعديلي لوزارة الصحة في عرض الخدمات الصحية ومراجعة النصوص المتعلقة بالتنظيم الصحي في إطار دعم اللامركزية الإدارية.

VI ـ تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة

وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية ودعم الجماعات المحلية ستشهد سنة 2024:

– تركيز المجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

– تحديد العلاقة بين الهياكل اللامحورية واللامركزية وضبط مهام المجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم.

– تعزيز الموارد البشرية بالجماعات المحلية من خلال مواصلة تجسيم برنامج الانتداب الخصوصي بالبلديات المحدثة.

– الارتقاء بجودة التكوين الموجه لدعم القدرات البشرية بالجماعات المحلية وتطوير برامجه وآليّاته وذلك بمزيد تنشيط دور مركز التكوين ودعم اللامركزية.

– تنظيم استشارات مركزية وجهوية للنظر في مراجعة مجلة الجماعات المحلية.

– مواصلة إنجاز برنامج تمويل الجماعات المحلية FICOL 2 في إطار تجسيم تجهيز 177 بلدية التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية إلى جانب استكمال إنجاز المشاريع المدرجة بالبرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات المحدثة.

– التأكيد على مواصلة الدعم السنوي للبلديات القائمة من خلال إدراج مساعدات غير موظفة لسنة 2024 في حدود 125 م د.

جهات جاذبة للاستثماروذات قدرة تنافسية عالية

تم رصد اعتمادات بحوالي 302,5 مليون دينار بعنوان تدخلات تحسين ظروف العيش والتكوين المهني، بالإضافة إلى اعتمادات بقيمة 25 م د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 20 م د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و5 م د لآلية اعتماد الانطلاق 2.

وسيتم خلال سنة 2024 الانطلاق في إجراءات إدماج الدفعة الثالثة من عملة الحضائر البالغ عددهم 5000 عامل والذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية، كما سيتواصل فتح الاعتمادات الخاصة بمنح عملة الحضائر والتغطية الاجتماعية.

برنامج التنمية المندمجة (قسط1 و2)

يحتوي البرنامج على 90 مشروعا لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن موزعة على 90 معتمدية بكلفة جملية محينة تقدر بـ 552.8 م د، ويشمل التدخل بعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة. وقد بلغ عدد العناصر الجماعية المنجزة 980 عنصرا جماعيا منها 292 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة و527 عنصرا في البنية الأساسية و161 عنصرا في التجهيزات الجماعية. وستشهد سنة 2024 استكمال تنفيذ جميع العناصر المبرمجة، من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 20,0 م د.

برنامج التنمية المندمجة (قسط3)

يشمل 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 1015 م د. وتتمثل الإنجازات المادية في احداث 2969 مشروعا فرديا ساهم في توفير 5811 موطن شغل منها 1004 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا، والانتهاء من تكوين 1064 منتفعا وانجاز 221 عنصرا جماعيا وبصدد تنفيذ 933 عنصرا، شملت 317 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة و598 عنصرا في البنية الأساسية و239 عنصرا في التجهيزات الجماعية. وسيتم سنة 2024 مواصلة إنجاز مختلف المشاريع المدرجة بالقسط الثالث من البرنامج من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 60 م د.

برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكانية

ينتظر مواصلة الأشغال بمشاريع القسط الأول من البرنامج وانطلاق الأشغال بالقسط الثاني واستكمال الدراسات بالقسط الثالث الذي يشمل 31 حيا وذلك باستثمارات جملية تقدر بـ 130 م د.

برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة

سيتم الشروع في الأشغال التي ستشمل 10 بلديات وبكلفة جملية تقدر بـ 50 م د.

تهيئة ترابية دامجة

سيتواصل خلال سنة 2024 العمل على:

– دعم الهيكل المكلف بالتهيئة الترابية بالموارد اللازمة (بشرية ومادية ولوجستية)

– تعزيز قطاع التهيئة الترابية والتعمير في الفضاءات الترابية والمحلية والبلدية.

– -تطوير اليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

– الارتقاء بمراكز الولايات الى اقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات والوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

– مواصلة الدراسات الخاصة بمجال التهيئة الترابية والشروع في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

– استكمال "دراسة التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري" التي يشمل محيطها كامل التراب الوطني.

– الشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بكل من صفاقس الكبرى وزغوان ومدنين والمنستير وسوسة الكبرى.

– الانطلاق في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا.

– متابعة الدراسة المتعلقة بـ"وضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة " بالتنسيق مع وزارة البيئة والمنجزة في إطار المخطط الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية والممولة من طرف الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climate Fund).

وتجدون أكثر تفاصيل مضمنة بوثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024 وبالملحق الاحصائي الوارد بها.

2. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الثلاثاء 07 نوفمبر 2023، استمعت خلالها إلى السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة، تولت السيدة الوزيرة تقديم عرض تضمن معطيات حول تطور النمو الاقتصادي بعنوان السداسي الأول لسنة 2023، وبيّنت أنه تمّ تسجيل تحسن في أداء بعض القطاعات على غرار السياحة بنسبة 16,9 % والنقل بنسبة 5 % والصناعات الميكانيكية والكهربائية

بنسبة 5,6 %، وأكدت على التحسّن الهام لتحويلات التونسيين بالخارج، فضلا عن التطور الإيجابي للعائدات السياحة بما ساهم في تطور المدّخرات بالعملة والتي بلغت ما يعادل 113 يوم توريد في 3 نوفمبر2023 مقابل 102 يوم توريد بنفس التاريخ من سنة 2022.

وأوضحت أنه في المقابل تم تسجيل انخفاض حاد لنموّ القطاع الفلاحي بنسبة (8,7 ـ %) بحساب الانزلاق وانخفاض واردات المواد الأولية والتجهيز والتي تمثل 52 % من جملة الواردات الصناعية، وأضافت أن العجز الطاقي ارتفاع بنسبة 8 % في علاقة بتراجع الإنتاج الوطني للمحروقات بالرغم من تراجع الأسعار العالمية، موضحة أن العجز الطاقي بلغ 54,4 % من إجمال العجز التجاري في موفى شهر سبتمبر 2023.

من جهة أخرى، بيّنت السيدة الوزيرة أن التقييم الرباعي للوضع الاقتصادي الراهن يمكن يبرز عدد من عوامل القوة والتي تتمثل أساسا في محافظة الدولة على دورها الاجتماعي على مستوى التحويلات الاجتماعية والاحاطة بالطبقة الضعيفة رغم الصعوبات المطروحة على المستوى الداخلي والخارجي. وكذلك التحسن الملحوظ لقطاع السياحة والصناعات الموجهة للتصدير والتقدم في تنفيذ عديد الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية الواعدة وتكريس التنمية المستدامة.

وتتمثل نقاط الضعف في تباطء نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع بطالة أصحاب الشهائد العليا وضعف الاستثمارات الخارجية والضغوط المسجلة على المالية العمومية وبطء نسق التحول الطاقي وفوارق التنمية بين الجهات.

ولتجاوز كل هذه العراقيل ودعم آفاق التنمية، بيّنت أنه سيتم توظيف كل الفرص المتاحة من خلال اعتماد استراتيجيات ومواثيق قطاعية دافعة تشمل المجالات الهامة كالفلاحة والصناعات المعملية والسياحية والنقل والبنية الأساسية والتعليم، كما سيتم العمل على تنفيذ مشاريع الشراكة الخاصة في القطاعات المتجددة وتوظيف خبرات البحث العلمي والتطوير والابتكار لبعث المشاريع المجددة واستقطاب الاستثمار الأجنبي إضافة إلى مزيد دفع التصدير عبر الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المتعددة والتشجيعات وخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الواعدة.

وأوضحت في هذا الإطار أن عديد المخاطر التي سيتم العمل على التقليل من آثارها على مسار النمو وتحقيق الرهانات المستقبلية، تتمثل أساسا في ضعف النمو العالمي خاصة في منطقة الأورو واحتداد التوترات في المناطق الجيواستراتيجية على المستوى العالمي وكذلك تسارع الآثار السلبية للتغيرات المناخية والاحتباس الحراري إلى جانب اشتداد شروط المنافسة في الأسواق الخارجية.

وأضافت أن أهم الرهانات والتحديات لسنة 2024، تتمثل في العمل على رفع من نسق النمو بما يدعم التشغيل ويسهم في تحسين المدخول الفردي وتحسين هيكلة الاقتصاد على أساس التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي والنمو والسلم الاجتماعي.

وبخصوص أهداف منوال النمو لسنة 2024، بيّنت أن التقديرات تم اعتمادها على أساس تحسن نسبي في جل القطاعات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف النسب العالمية في الاقتصاد الأوروبي واعتماد تقديرات حذرة في القطاع الفلاحي لصعوبة توقع التساقطات المطرية، كما يتوقع أن يتم تحقيق تحسن في أداء القطاعات الاستخراجية والفسفاط والمحروقات.

وأفادت أن استعادة نسب النمو الاعتيادية وتحسين مؤشرات التنمية يتطلب بذل مزيد الجهد لإحداث قفزة إيجابية دافعة للحركة الاقتصادية وتحسين الإنتاجية والتنافسية، وأكدت في هذا الإطار على ضرورة التعويل على المشاريع الاستثمارية خاصة المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية والطاقة التشغيلية المرتفعة.

كما سيتم العمل على مواصلة دفع التصدير نحو أسواق جديدة، ومواصلة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، والارتقاء بمنظومة التعليم والتكوين، وتفعيل الاستراتيجيات والمواثيق القطاعية والعمل على التسريع في تنفيذ البرامج الوطنية للرقمنة واستحثاث نسق المبادرة الخاصة عبر تشجيع مشاريع الإحداث والاستثمار في المجالات الواعدة، وتيسير النفاذ إلى التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتكريس المنافسة ومعالجة ظاهرة الاقتصاد غير المنظم ومواصلة دفع التصدير لفائدة المؤسسات في أسواق جديدة.

وبالنسبة لأهم السياسات والمشاريع المبرمجة في سنة 2024، أوضحت أن تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية يتطلب الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية للتحكم تدريجيا في عجز الميزانية والمحافظة على استدامة الدين العمومي وتحسين الخدمات البنكية لتيسير نفاذ المؤسسات للتمويل ومزيد تنشيط السوق المالية وتحسين خدمات قطاع التأمين ودعم الإدماج المالي لنشاط التمويل الصغير، مؤكدة أن أهم تحدّي يتمثل في تأمين توازنات المالية العمومية مع المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة.

وسيتم العمل على إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بالمعاملات المالية على غرار مجلة الصرف بهدف مواصلة تحسين القدرات المالية وجودة خدمات البنوك واعتماد الإطار التشريعي للإدماج المالي ومواصلة إصلاح المنظومة الجبائية لتحقيق العدالة الجبائية قصد دعم ثقة المطالبين بالأداء، مؤكدة أن سياسة الإصلاح الجبائي تعتبر من أولويات وزارة المالية وتم الشروع فيها منذ

سنة 2014 لكن التأخير في الإنجاز يُعزى أساسا إلى التكلفة المالية لهذا الاصلاح وانعكاسه على التوازنات، كما أنه تم الشروع في إصلاح جبائي بعد 25 جويلية بوضع استراتيجية متوسطة المدى بدأ تطبيقها في إطار قانون المالية لسنة 2023، وتتضمن إجراءات تندرج في إطار الإصلاح الجبائي وتمتد إلى سنة 2026.

وأشارت أنه تم اتخاذ عديد الإجراءات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 تتعلق بالإصلاح الجبائي إضافة إلى إعطاء أولوية للاستثمار الخاص والعمومي وكذلك رصد موارد للشركات الاهلية والمؤسسات الصغرى وتمكين الاقتصاد. هذا وسيتم العمل على دفع نشاط مؤسسات الاستثمار ذات راس مال التنمية، ومواصلة تنشيط السوق المالية السنوية للسندات ودفع قطاع التأمين عبر مراجعة مجلة التأمين.

من ناحية أخرى، أكدت السيدة الوزيرة أنه سيتم العمل على تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية من خلال دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال وإرساء اقتصاد المعرفة من خلال ضبط جملة من الأهداف تتمثل أساسا في توفير بيئة ملائمة لجلب الاستثمار وتحسين منظومة الاستثمار وتطوير خدمات الإحاطة والنهوض بالأنشطة الواعدة واستحثاث إنجاز المشاريع المهيكلة للشبكة الحديدية والنقل الحضري ومحطات التطهير والتنمية البلدية وتفعيل الإجراءات الجديدة التي تم التنصيص عليها بالمرسوم 68 لسنة 2022 المتعلق بتحسين مناخ الأعمال ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما سيتم العمل على تمتين التنسيق بين هياكل الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الناشئة والمجددة بإصدار قانون اقتصاد المعرفة والتجديد. كما أفادت أنه سيتم إنجاز 25 مشروع في إطار تنفيذ خطة العمل للمجالس الوطنية للتجديد ودفع الاستثمار المجدد بالتحول التكنولوجي وربط الصلة بين وحدات الإنتاج وهياكل البحث والتطوير واستقطاب المستثمرين في الطاقات المتجددة والنهوض بكفاءة الموارد البشرية في المجال التكنولوجي والرقمي والهندسة.

وبخصوص تطوير قطاع الوظيفة العمومية، بيّنت أن التوجهات خلال سنة 2024 تتمثل أساسا في تحسين جودة الخدمات وإحكام إدارة الأعوان بالوظيفة العمومية وتحسين أداءهم من خلال إعادة توظيفهم وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتحسين نتائجها والعمل على مزيد تحسين رقمنة الإدارة.

كما أفادت أنه سيتم العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية لتيسير حياة المواطن والانطلاق في تركيز الخدمات الرقمية وبرنامج الشباك الموحد للوظيفة العمومية الإلكترونية ودعم مشاركة المواطنين عبر منظومة "مواطن" وعبر الخطة الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

وبخصوص الفلاحة والصيد البحري، أكّدت أن التوجهات والاهداف للمرحلة القادمة تتمثل أساسا في إحكام تعبئة الموارد المائية وضمان الأمن المائي وحوكمة التصرّف فيه للحدّ من تداعيات التطور المناخي وتقليص الضغوط على الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع التغيرات المناخية.

هذا، وقدّمت السيدة الوزيرة أهم المشاريع المبرمجة في مجال التنمية البشرية والمتعلقة بمجالات التعليم والتشغيل ودعم الأنشطة الثقافية والأسرة والمرأة وكبار السن والشباب والرياضة.

وأثناء النقاش، أكّد النواب على ضرورة القيام بإصلاحات شاملة وهيكلية لمزيد تعبئة الموارد بهدف إنجاح سياسة التعويل على الذات وبسط السيادة الداخلية والخارجية وفرض هيبة الدولة واسترجاع ثقة المواطن.

واقترح عدد من النواب تنقيح المنظومة التشريعية المنظمة لبعض القطاعات وخاصة مراجعة مجلة الاستثمار في اتجاه تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الاستدامة ودراسة وضعية الأراضي الدولية التي تعاني من المديونية مع إيجاد الحلول لتفاقم مديونية صغار الفلاحين، ودعوا إلى ضرورة النظر في إمكانية جدولة الديون المثقلة بالنسبة لهذه الفئة، والتفكير في تشجيع القطاعات المساهمة في النمو على غرار المؤسسات السياحية، واقترحوا تمتيعها بعفو جبائي نظرا للصعوبات المالية التي تمر بها.

وفي ما يتعلق بمسألة شحّ المياه، أكد بعض النواب ضرورة التفكير في مشروع ضخم لتحلية مياه البحر لتغذية السدود مشيرين في هذا الصدد إلى كمية المياه التي تستهلكها بعض المنشآت في ظل ما تعانيه تونس من ندرة في المياه على غرار محطة تحلية المجمع الكيميائي التي تستهلك قرابة 30 ألف متر مربع في اليوم.

وبالنسبة لقطاع الصيد البحري، أثار بعض النواب المخاطر المحدقة بالثروة السمكية خاصة في خليج قابس من جراء الصيد العشوائي مؤكّدين على ضرورة التصدي لمثل هذه الظواهر.

واستفسر نواب آخرون عن إمكانية إدراج فصل حول العفو الجبائي في مشروع قانون المالية لسنة 2024، واقترحوا النظر في إمكانية تسوية الوضعية الجبائية لمن تراكمت ديونهم مع التخلي عن خطايا التأخير وذلك قصد تعزيز موارد ميزانية الدولة.

وأكد بعض النواب ضرورة مراجعة مجلة الصرف لمواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية وتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي وقانون الصفقات العمومية للنهوض بالاقتصاد ودعم الاستثمارات.

وفي سياق آخر، أكّد عدد من النواب أهمية وضع استراتيجية مستقبلية لترشيد قطاع الصخور الصناعية وخاصة الرمل (سيليس) مع ضمان الاستجابة لمتطلبات السوق العالمية، وتساءلوا عن برنامج الدولة في تغيير صبغة بعض الأراضي الفلاحية إلى صناعية على غرار منطقة السخيرة التي تضم العديد من الشركات الصناعية المنتصبة على أراضي فلاحية، مع الإشارة إلى ضرورة إعادة تهيئة الميناء الموجود بهذه المنطقة وتوسعته نظرا لما يشهده من تزايد في حجم التبادلات التي تمرّ عبره.

وأكّد بعض النواب على ضرورة تسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضي الدولة وأراض تابعة للمجالس الجهوية وأوضحوا في هذا الإطار أن القانون المنظم للأراضي الدولية لا يشمل الأراضي التابعة للمجالس الجهوية، واقترحوا إيلاء العناية اللازمة لهذا الموضوع.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة والمحروقات، فقد شدّد النواب على ضرورة حل مختلف الإشكاليات المتعلقة بقطاع الفسفاط لتعزيز موارد ميزانية الدولة والوصول إلى نسبة النمو المتوقعة من خلال العمل على إيجاد الآليات والحلول الكفيلة لاستئناف نشاط هذا القطاع الحيوي وتجديد السكك الحديدية التي يُنقل عبرها.

كما تساءلوا حول مدى تقدم أشغال إعادة هيكلة معمل الفولاذ ومدى جدوى وأهداف مشروع الربط الكهربائي مع إيطاليا وعن عائداته على الدولة التونسية وآجال استكماله.

أما في ما يتعلق بقطاع النقل، فقد أثار بعض النواب إشكالية مديونية شركات النقل، وأكّدوا على ضرورة مزيد إيلاء القطاع العناية اللازمة.

وحول البنية التحتية، أكد بعض النواب ضرورة مدّ شبكة السكك الحديدية داخل الجنوب ليستفيد منها ميناء جرجيس اقتصاديا وخاصة في تصدير الجبس والزيت والمعاملات مع ليبيا.

وبخصوص قطاع التشغيل، دعا بعض النواب إلى ضرورة إرساء استراتيجية واضحة لتشغيل أصحاب الشهائد العليا وتقديم امتيازات لمواطنينا بالخارج لتشجيعهم على جلب العملة الصعبة.

أما في ما يتعلق بالتنمية الجهوية، فقد لاحظ بعض النواب تفاوت نسب النمو بين الجهات وضعف وغياب الاستثمار، واقترحوا القيام باستشارة موسعة تمكّن من إيجاد الحلول المناسبة.

وبخصوص استثمارات القطاع الخاص، اقترح بعض النواب إعطاء الأولوية للمشاريع الصغرى ودعم التنافسية مع توفير الحماية اللازمة للمنتوجات المحلية.

وعن التقييم الرباعي، أشار النواب إلى عدم التعرض إلى نقطة قوة هامة تتعلق بالموقع الاستراتيجي لتونس ونقطة ضعف تتعلق بالبيروقراطية التي تعيق الاستثمار، واقترحوا عقد ورشات عمل بين مختلف الوزارات للتقليص من البيروقراطية والإجراءات الإدارية خاصة تلك المتعلقة بإسناد الرخص المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.

وأكّد أحد النواب على ضرورة إيجاد الحلول لشركات البيئة والبستنة لتصبح شركات مناولة. كما استفسر نائب آخر عن مبررات استيراد مادة الفليور بالعملة الصعبة لفائدة المجمع الكيمائي التونسي، في حين يمكن استخراجها من مادة الفسفاط.

وتعرّض نائب آخر إلى صعوبة الوضع الاقتصادي، واعتبر أن أهم نقاط ضعف الاقتصاد التونسي تتمثل أساسا في ضعف الاستثمار الخاص، واقترح سنّ قانون يتعلق بالمعاملات المالية مع الخارج قصد تحسين جدوى السياسات المالية وضمان تعبئة موارد تمويل الاقتصاد، كما تساءل حول وضعية الشركات الاهلية والحلول الكفيلة بمساندتها ودعم نشاطها وعن استراتيجية الوزارة في مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمهددة بالإفلاس.

وفي تفاعلها مع استفسارات وتساؤلات النواب حول الأراضي الدولية الفلاحية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، أكّدت السيدة الوزيرة أنّ ديوان الأراضي الدولية كمؤسسة عمومية تشكو من صعوبات مالية كبرى مثّلت موضوع جلستين وزاريتين، والقانون الأساسي للميزانية يسمح بتمويل المؤسسات العمومية من طرف الدولة فقط عن طريق قروض الخزينة أو في إطار ضمان الدولة اتفاقيات قروض.

وأشارت إلى وجود استراتيجية على مستوى وزارة الفلاحة لاستغلال كل الأملاك الفلاحية الدولية لإنتاج الحبوب وتثمين الغراسات ومتابعة المقاسم الفلاحية التي تم كراؤها بغرض تثمينها والفصل 25 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلّق بضبط أحكام لتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة مكّن تغيير صبغة الأراضي الفلاحية التي أقيمت عليها مشاريع صناعية.

وبخصوص مسألة الشح المائي ومدى تأثيره على السدود، أكّدت أن هذه المسألة تعتبر من أوكد أولويات العمل الحكومي في هذه الفترة، موضحة أن نسبة امتلاء للسدود التي تم تسجيلها لا تتجاوز

حاليا 30 % من طاقة الاستيعاب. وأضافت أنّ الدولة اتخذت العديد من الإجراءات وأعدت خطة متكاملة لترشيد استعمال المياه والعناية بالفلاحة وتشجيع منظومات الإنتاج. كما تم رصد اعتمادات للمشاريع المتعلقة بتحلية المياه والتي تتطلب تمويلات ضخمة فضلا عن ارتفاع نسبة استهلاكها للطاقة.

وأضافت أن وزارة الفلاحة أعدت دراسة حول "الماء في أفق 2050" تم من خلالها اقتراح الحلول والتوجهات في ما يخص الشح المائي قصد الحد من تأثيره. وأفادت أنه تم وضع خط تمويل على ذمة هذا المشروع، إضافة الاستثمارات في السدود وشبكة جلب المياه وتوزيعه تم وضع خط تمويل من ميزانية الدولة للمساهمة في تشييد المواجل.

وحول ملف شركات البستنة، أفادت أنه توجد مهمّة تدقيق من قبل هيئة الرقابة العامة على مستوى رئاسة الحكومة بمشاركة هيئة الرقابة التابعة لوزارة المالية للتثبّت في مدى حوكمة التصرف في الأموال العمومية وخاصة في أحقية العاملين في هذا القطاع بالنسبة للأجور.

وأكّدت أنه لمحاربة الفساد لا بدّ من العمل على رقمنه الإدارة ودعمها بالإطارات والكفاءات وإعادة توظيف الرأس المال البشري مشيرة إلى أنه تم إخضاع المؤسسات العمومية للتدقيق الشامل في ما يتعلق بديونها من قبل مؤسسات خبيرة في التدقيق تحت إشراف وزارة المالية.

وفي ما يتعلق بقطاع الفسفاط، تسعى الحكومة إلى إيجاد الآليات الكفيلة بحل مشاكل القطاع إذ تم إعداد خطة لاسترجاع خط الإنتاج، وتم تجاوز عديد الصعوبات ممّا مكّن الشركة من تحقيق أرباح سنة 2022 تجاوزت 450 م.د، مؤكدة على مواصلة الجهود لحل إشكالية نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية والعودة التدريجية لكامل انتاج الحوض المنجمي وكذلك الترفيع في إنتاج مشتقات الفسفاط وتصديرها على غرار تحويل مادة الفسفوجيبس.

وأفادت السيدة الوزيرة أن اجتماع مجلس الأمن برئاسة سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 26 أفريل 2023 أقر جملة من الاجراءات العاجلة الهادفة إلى تدعيم شركة فسفاط قفصة بالاستثمار وتعزيز الإنتاج وتجديد الأسطول ومعدات الاستخراج بهدف الرجوع تدريجيا إلى مستوى إنتاج سنة 2010. هذا، وقد تولت الحكومة إعداد برنامج استثمار على المدى القصير والمتوسط للرفع من طاقة الإنتاج ومعدات المقاطع وتجديد وتركيز المغاسل وإعادة هيكلة منظومة النقل لضمان العودة التدريجية لنسق الإنتاج، إضافة إلى تحسين ظروف نقل الفسفاط، وينتظر تأمين نقل 8 قاطرات لمصانع التحويل كما سيتم العمل على مجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل للمشاريع الكبرى.

أما فيما يتعلق بالاستفسار حول مادة الفليور، أفادت أن مادة الفسفاط يتم استخراجها حاليا بمنطقة الحوض المنجمي بقفصة لا توجد فيه كميات كبيرة من مادة الفليور وأن منجم سراورتان والذي تم إصدار طلب عروض بشأنه يتضمن كمية هامة من الفليور.

وحول مسألة التشغيل، أكّدت أنه تم برمجة اعتمادات قدرها 420.5 م.د لفائدة صندوق التشغيل، كما تمّ في إطار مشروع ميزانية سنة 2024 برمجة انتداب ما يقارب 13586 خطة موزعة على جميع الوزارات والقطاعات، إضافة إلى برنامج عقد الكرامة وبرنامج تمويل عقد الخدمة المدنية وبرامج دعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. وأضافت أنه تم تخصيص حوالي 60 م د كخط تمويل على ذمة البنك الوطني للتضامن في شكل قروض قصيرة ومتوسطة موجهة إلى المشاريع الصغرى ولاقتناء معدات وتجهيزات خاصة بالمشاريع وتتراوح مدة سداد هذه القروض بين سنة وإحدى عشر سنة.

وبالنسبة لتمويل برنامج مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أفادت أن هناك مبلغ تم رصده لتمويل برنامج جديد للباعثين يتراوح بين 200 و300 ألف دينار لفائدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى لفائدة أصحاب الشهائد العليا.

كما أضافت أنه تم إحداث ما يقارب 6000 موطن شغل خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2023 إلى جانب المشاريع الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن لفائدة أصحاب الشهائد العليا إضافة إلى المجهود الذي تقوم به وزارة المرأة لخلق مواطن شغل على غرار برنامج رائدات وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي، حيث تم رصد اعتمادات في إطار مشروع ميزانية 2024 لدعم التمويل الذاتي بعنوان برنامج الانطلاق لدعم الأموال الذاتية للمستثمرين قصد دفع نسق المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما في ما يتعلق بضعف الاستثمار في الجهات، أفادت السيدة الوزيرة أن وثيقة الميزان الاقتصادي تتضمن استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023 ـ 2025 إضافة إلى الأحكام الجديدة لقانون المالية لسنة 2024 والمتعلقة بتشجيع مشاريع الإحداث لسنتي 2024-2025 وتشجيع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والدائري والمستدام وكذلك تنفيذ مكونات برامج التنمية الجهوية المتعلقة بدفع الاستثمار بالمناطق الداخلية.

وبخصوص مسألة تصنيف الجهات، أكدت أن هذا التصنيف ليس اعتباطيا بل يخضع إلى مؤشرات وظيفية تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب الجغرافية والاقتصادية والبنية الأساسية المهيكلة ومؤشرات التنمية الجهوية.

وحول ملف التراخيص الإدارية والبيروقراطية، بيّنت أنه تم حذف قائمة في التراخيص وهناك قائمة أخرى بصدد العمل عليها من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لحذف جملة من التراخيص في إطار تيسير الخدمات الموجهة للمستثمرين والتوجه نحو اعتماد القائمة السلبية للتراخيص.

وعن الدور الاجتماعي للدولة، أكّدت على أنه أولوية لا يمكن التخلي عنها رغم الضغوطات المسلطة على المالية العمومية. وأشارت إلى وجود برنامج للضمان الاجتماعي مموّل من قبل البنك الدولي انتفعت به وزارة الشؤون الاجتماعية بمبلغ 700 م.د لمساعدة العائلات المعوزة وفق تصنيف دقيق للعائلات وفق منصة تعمل عليها وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبخصوص المشروع الكهربائي مع أوروبا، بيّنت أن هذا المشروع ممول من قبل البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار، وتمت المصادقة على اتفاقية القرض الممنوحة لفائدته، ويتم حاليا إعداد الدراسات التكميلية لتعبئة موارد التمويل من الاتحاد الأوروبي في شكل هبة وستحال الاتفاقيات الثلاثة إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليها.

وحول الرمل السيليسي، أكّدت أنه يعتبر ثروة من الثروات الوطنية وأفادت أن المستثمرين بصدد تصدير هذه المادة دون دفع الأداءات المستوجبة وهو قطاع يدرّ أرباحا كبيرة وهو ما يفسر توظيف أداء يقدر بـ 100 دينار على الطن الواحد للرمل ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024 مع العلم وأن هذا الملف خضع لتحقيق على مستوى هياكل الرقابة المالية.

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024:

1. التقديم

نورد عليكم في ما يلي أهمّ ما جاء في مذكرة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2023:

تمّ تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 بمراجعة الفرضيات المتعلقة بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، وعلى هذا الأساس استوجب مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من حيث الموارد والنفقات وتحيينها بمراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1,8 % مقدرة أوليا إلى 0,9 % لكامل السنة، ومداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023 من 46424 م.د إلى 45360 م.د. كما تمّ تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2023 بما قدره 56071 م.د أي بزيادة صافية بـ 2150 م.د.

وباعتبار الضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من المتوقع تسجيل عجز دون اعتبار الهبات والمصادرة بـ 7,7 ـ% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,2 ـ% مقدرة لسنة 2023.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين حاجيات تمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 بـ 25879 م.د منها 10711 م.د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و14968 م.د لتسديد أصل الدين و200 م.د قروض وتسبيقات الخزينة.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي 80,20 % مقابل 79,9 % مسجلة في موفى سنة 2022.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2024:

يقدّر حجم ميزانية الدولة لسنة 2024 بـ 77868 م.د أي زيادة بـ 9,3 % أو 6629 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على النتائج المتوقعة لسنة 2023 عل ضوء تنفيذ الميزانية إلى موفى أوت 2023 وتطوّر مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2024.

وتم تقدير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على أساس الفرضيات التالية:

- نسبة النمو الاقتصادي في حدود 2,1 %،
- اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدولار لكامل سنة 2024،
- اعتماد سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" في حدود 81 دولار للبرميل،
- تطور واردات السلع.

I ـ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024:

من المنظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 حوالي 49160 م.د أي تطورا بـ 8,4 % أو3800 م.د بالمقارنة مع المبلغ المحيّن لسنة 2023. وتتوزع بين:

ـ مداخيل جبائية: تقدر لسنة 2024 بـ 44050 م.د مقابل 39488 م.د محينة لسنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 4562 م.د أو 11,6 % وتمثل 89,6 % من مداخيل الميزانية.

ـ مداخيل غير جبائية: تقدر لسنة 2024 بـ 4760 م.د مقابل 4335 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 425 م.د أو 9,8 % وتمثل 9,7 % من مداخيل الميزانية وهبات لحد 350 م.د تمثل 0,7 % من مداخيل الميزانية.

وتم ضبط تقديرات موارد الخزينة لسنة 2024 بـ 28708 م.د وتتأتى من موارد اقتراض لحد 28188 م.د ومن موارد خزينة أخرى لحد 520 م.د، وتتوزع بين اقتراض خارجي 16445 م.د واقتراض داخلي 11743 م.د.

II ـ نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024:

تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لكامل سنة 2024 في مستوى 59805 م.د مقابل 56071 م.د محينة لسنة 2023 أي زيادة بـ 3734 م.د تمثل نسبة 6,7 %.

وتوزع نفقات ميزانية سنة 2024 على النحو التالي:

الأقسام	ق.م 2023	تحيين 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	22773	22773	23711
نفقات التسيير	2314	2314	2539
نفقات التدخلات	17222	19168	19696
نفقات الاستثمار	4692	4692	5274
نفقات العمليات المالية	57	57	67
نفقات التمويل	5307	5842	6838
نفقات الطارئة وغير الموزعة	1556	1225	1680
المجموع العام	**53921**	**56071**	**59805**
وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 17863 م.د.			

ـ نفقات التأجير: تبلغ 23711 م.د مقابل 22773 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 939 م.د أو 4,1 % وتمثل 13,5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14,4 % متوقعة سنة 2023 و14,7 % مسجلة سنة 2022.

هذا، وتحرص الحكومة على أن تكون الانتدابات متأكدة وذات أولوية قصوى مع عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة، إلى جانب عديد الإجراءات الأخرى للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ نفقات التسيير: تم رصد 2539 م.د مقابل 2314 م.د محينة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 225 م.د تمثل نسبة 9,7 %.

ـ نفقات التدخل دون الدعم: وتقدر 8359 م.د مقابل 8390 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 و7693 م.د محينة لسنة 2023. وتتوزع بين نفقات تدخل عادية في حدود 3353 م.د وتدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 5006 م.د. وستمكن اعتمادات نفقات التدخل أساسا من تمويل:

- ✓ النهوض بالفئات محدودة الدخل: 1348 م.د.
- ✓ صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية: 869 م.د
- ✓ المنح والقروض الجامعية: 224 م.د.
- ✓ حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي: 800 م.د.

- نفقات الدعم: تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2024 ما قدره 11337 م.د وهو ما يمثل 19 % من جملة نفقات ميزانية الدولة و6,5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ دعم المحروقات: تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2024 بحوالي 8033 م.د تم ضبطها على أساس فرضيات معدل سعر النفط بـ 81 دولار للبرميل وزيادة في حجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 6,5 % وزيادة في الكميات الموردة من الغاز الطبيعي الجزائري بـ 6,4 % إلى جانب تسديد قسط بـ 120 م.د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لشراء مواد نفطية وإدراج 100 م.د لخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية لسنة 2018.

- ✓ دعم المواد الأساسية: سيتم في سنة 2024 رصد اعتمادات في حدود 3591 م.د مقابل 3805 م.د محينة في سنة 2023. وتتوزع حاجيات الدعم كما يلي:

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	2446 م.د
الزيت البنابي	380 م.د
الحليب	524 م.د
العجين الغذائي والكسكسي	190 م.د
السكر	10 م.د
الورق المدرسي	41 م.د
الجملة	**3591 م.د**

✓ دعم النقل العمومي: تخصيص مبلغ 660 م.د مقابل 640 م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2023 وتهم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة والنقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

ـ **نفقات الاستثمار والعمليات المالية:** تبلغ 5341 م.د مقابل 4750 م.د مرسمة سنة 2023.

مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2024:

نستعرض في ما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية على المهمات تباعا على النحو التالي:

ـ **رئاسة الحكومة:** حيث تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2024 بـ 17 م.د وتهم المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة.

ـ **الداخلية:** سيتم سنة 2024 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية بـ 267,3 م.د.

ـ **الدفاع الوطني:** في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي سيتم في سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 747,9 م.د لإنجاز برامج ومشاريع.

ـ **العدل:** تدعمت مجهودات الاستثمار لمهمة العدل خاصة في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها 51,7 م.د.

ـ **الشؤون الخارجية:** في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود 12,3 م.د.

ـ **الشؤون الدينية:** يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد 3,0 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية.

ـ **المالية:** سيتم خلال سنة 2024 رصد اعتمادات جملية قدرها 101,8 م.د تعهدا و155,8 م.د دفعا بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية.

ـ **الاقتصاد والتخطيط:** سيتم سنة 2024 رصد اعتمادات للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 857 م.د بعنوان تدخلات القطاع مقابل 839 م.د مرسمة سنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ 2,1 % ناتجة أساسا عن الترفيع في الاعتمادات المخصصة لخلاص أقساط مساهمات تونس في رأس مال المؤسسات المالية تبعا لتقلبات سعر الصرف ولإدراج مساهمة جديدة في رأس مال صندوق افريقيا 50 وبرمجة اعتمادات هامة لاستحثاث نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة.

ـ أملاك الدولة والشؤون العقارية:

سيتم في سنة 2024 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية قدرها 13,4 م.د لتمويل جملة من البرامج السنوية والبرامج المتواصلة في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مشمولاتها.

ـ **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:** يُقترح في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1385,1 م.د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 683,0 م.د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و702,0 م.د لتمويل نفقات لمشاريع الاستثمار.

ـ **الصناعة والطاقة والمناجم:** تتمثل أهداف مهمة الصناعة والمناجم والطاقة في تنفيذ سياسة الحكومة قصد تنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكم في الطاقة باعتباره محرك من محركات النمو وذلك من خلال رصد اعتمادات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 261,4 م.د بعنوان سنة 2024 وموزعة حسب القطاعات كالآتي: قطاع الطاقة: 113,3 م.د، قطاع الصناعة: 146,7 م.د، قطاع المناجم: 1,4 م.د.

ـ قطاع الطاقة: وتتعلق التمويلات خاصة بدعم دور الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في حدود 1,3 م.د والترفيع في الاعتمادات المسندة لفائدة صندوق الانتقال الطاقي إلى حدود 52 م.د وبرنامج النهوض بالنجاعة الطاقية والمباني العمومية في حدود 8 م.د.

ـ قطاع الصناعة: تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية تقدّر بـ 146,7 م.د قصد دعم ودفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والنهوض بالاستثمار الصناعي. ويتعلق أساسا بمعاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال مواصلة تمويل صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود 9 م.د ومواصلة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في المجال الصناعي بـ 3,5 م.د ورصد اعتمادات في حدود 25 م.د لصندوق التطوير واللامركزية الصناعية خاصة لدعم المستثمر الجديد ورصد منحة في حدود 9 م.د لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب ورصد 2,4 م.د لتطوير البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية، إلى جانب تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في حدود 5 م.د وتمويل أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها في حدود 7,5 م.د.

ـ قطاع المناجم: رصد اعتمادات في حدود 1,4 م.د لمواصلة دعم تدخلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد استقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي.

ـ **التجارة وتنمية الصادرات:** سيتم خلال سنة 2024 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها 18 م.د تهم أساسا استكمال إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان ودعم مشاركة العارضين التونسيين في مختلف المعارض والتظاهرات وإنجاز دراسات لإحداث قاعدة تجارية بباجة ومراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري.

ـ **تكنولوجيات الاتصال:** تهدف مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية.

ـ **السياحة:** تم رصد اعتمادات في حدود 94,2 م.د تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة 55,1. م.د والديوان الوطني للصناعات التقليدية 10.5 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي 8 م.د وصندوق حماية المناطق السياحية 10 م.د.

ـ **التجهيز والاسكان:** تم رصد مبلغ 1780.1 م.د لاستكمال ومواصلة الاشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

وستعطي الأولوية في ميزانية الدولة لسنة 2024 للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وتهم بالخصوص:

ـ إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي ومواصلة برنامج اقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى وكذلك مواصلة إنجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن ومواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة،

ـ مواصلة إنجاز الطريق السيارة تونس ـ جلمة،

ـ مواصلة أشغال مشروع بناء جسر بنزرت بكلفة محينة تقدر بـ 1040 م.د ومواصلة أشغال مشروع ربط مدينة تطاوين بالطرق السيارة ومواصلة بناء 31 جسرا واستكمال تهيئة وتعبيد مسلكي المغيلة وجبل سمامة بالقصرين واستكمال إنجاز أشغال تهيئة الطريق الحزامية لمدينة تالة بالقصرين وكذلك مواصلة إنجاز ودعم تهيئة الطرقات المرقمة.

كما ستشهد سنة 2024 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية الكبرى التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2023، وتتمثل أساسا في برنامج اقتناء أراضي خاصة بشبكة الطرقات السيارة وبرنامج طرقات تونس الكبرى وبرنامج تهيئة المسالك الريفية وإنجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2023.

هذا، إلى جانب مساندة شركة تونس الطرقات السيارة وقصد المحافظة على توازناتها المالية تقرر رصد مبلغ 250 م.د خلال سنة 2024 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تم توظيفها لإنجاز طرقات سيارة من ناحية وخلاص المقاولين من ناحية أخرى.

وسيتواصل العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها بالنسبة لقطاع السكن الاجتماعي في السنوات السابقة ومن أهمها برنامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج الاحياء السكنية وإنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج احياء سكنية كبرى وبرنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة.

كما سيتواصل خلال سنة 2024 إنجاز برنامج المسكن الأول، وسيتواصل كذلك إنجاز مشروع رقمنة المنظومة العقارية للبلاد التونسية الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محينة في شكل رقمي يودع تحت تصرف ديوان قيس

الأراضي والمسح العقاري وجميع الإدارات ذات الصلة وذلك بالتعاون مع الجانب الكوري وبتكلفة جملية بـ 215,4 م.د.

وينتظر خلال سنة 2024 الشروع في إنجاز عدة برامج ومشاريع جديدة تهم الطرقات والجسور وحماية المدن من الفيضانات وحماية السواحل من الانجراف البحري وتوفير التمويل الذاتي في شكل قرض لبرنامج المسكن الأول.

ـ البيئة: سيتم خلال سنة 2024 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 372.0 م.د تخصص أساسا للبيئة والتنمية المستدامة في حدود 4 م د والتطهير، في حدود 334.5 م.د منها 156 م.د لخلاص قروض الديوان الوطني للتطهير و48 م.د لدعم ميزانية الديوان في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير.

ـ **النقل:** نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركية الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية فإنه سيتم سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 359.1 م.د تهم خاصة مواصلة إنجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة النقل بتونس، الشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، المعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

ـ **الشؤون الثقافية:** في إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2024، تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 73 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشراف الوزارة وتشمل ميادين الفنون والكتاب والمطالعة والعمل الثقافي والتراث والتراث التونسي المكتوب.

ـ **الشباب والرياضة:** سيتم خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز البنية الأساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة وللغرض تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة 134.1 م.د موزعة بين برنامج الشباب 31 م.د وبرنامج الرياضة 90,4 م.د وبرنامج التربية البدنية 8,7 م.د وبرنامج القيادة والمساندة 3,9 م.د.

ـ **شؤون المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن:** تم تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية بقيمة 44,6 م.د مقابل 39,1 م.د سنة 2023.

وستوظف هذه الاعتمادات لإنجاز البرامج التالية:

ـ برنامج المرأة والاسرة وتكافؤ الفرص: تشجيع ريادة الاعمال النسائية والنهوض بدخل العائلات التي يكون فيها العائل الوحيد المرأة، إلى جانب مشاريع اقتصادية منها متناهية الصغر للأسر ذات الوضعيات الخاصة ومساعدة الأسر المنتجة على تسويق منتوجاتها.

ـ برنامج الطفولة: تتعلق أساسا ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة بتكفل الدول بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وبرنامج الروضة العمومية بالمساهمة في تهيئة رياض الأطفال التابعين للبلديات ودعم الأطفال من ذوي الاعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحّد من خلال تكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال باعتبار هذا البرنامج.

ـ برنامج كبار السن: برصد اعتمادات لتهيئة ومواصلة تجهيز مراكز رعاية المسنين ببعض الجهات

ـ برنامج القيادة والمساندة: وستخصص الاعتمادات المرصودة أساسا لمواصلة تهيئة وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة في قفصة وبن عروس وسوسة وقبلي وباجة وتمويل دراسة لبناء مقر أرشيف خاص بالوزارة.

ـ **الصحة:** تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 582,2 م.د لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزعة بين 416,6 م.د مشاريع بصدد الإنجاز و165,6 م.د مشاريع جديدة.

وتهم المشاريع بصدد الإنجاز بناء مستشفيات خاصة بالمناطق ذات الأولوية وتجهيز وتهيئة مستشفيات وقاعات وتوسعة مركز الإصابات بالحروق البليغة ببن عروس وتطوير المنظومة المعلوماتية الصحية وتركيز الصحة الرقمية.

وتتعلق المشاريع الجديدة خاصة بإيلاء الأولوية للطب الوقائي وتدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات المتطورة ومواصلة العمل على دعم طب الاختصاص بالجهات الصحية ذات الأولوية.

ـ **الشؤون الاجتماعية:** سيتم تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 131,8 م.د توظف أساسا لأهم المشاريع المتواصلة والمتمثلة في بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وفي أهم المشاريع والبرامج الجديدة خاصة منها بناء قسم تفقدية الشغل بمدنين وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي واقتناء أراضي وتهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ومنح لفائدة الأطفال أقل من 6 سنوات.

ـ **التربية:** تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 654,5 م.د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية خاصة في تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية وتأهيل المؤسسات التربوية من حيث دعم البنية الأساسية للتخفيف من الاكتظاظ وتحسين ظروف الإقامة وكذلك دعم البنية الأساسية وتحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية ومواصلة دعم المطاعم المدرسية وتوسيع شبكة المدارس الابتدائية وتعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة للأطفال واقتناء تجهيزات تعليمية وإعلامية وإدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد.

ـ **التعليم العالي والبحث العلمي**: تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي 334,4 م.د تخصص أساسا لتمويل البرامج التالية:

ـ برنامج التعليم العالي وتتعلق بمواصلة بناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي والتوسعة وتهيئة وترميم بعض المؤسسات واقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية.

ـ برنامج الخدمات الجامعية بمواصلة بناء أقساط لمؤسسات الخدمات الجامعية وتهيئة وترميم أخرى واقتناء تجهيزات بخصوصها.

ـ برنامج البحث العلمي بمواصلة تجهيز مراكز البحوث وتمويل مدارس الدكتوراه ودعم البحوث التنموية وتمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي ودعم التعاون العلمي وتثمين نتائج البحوث القابلة للاستغلال ومساهمة تونس في برنامج "أفق أوروبا".

ـ **التشغيل والتكوين المهني**: تم ترسيم اعتمادات لمجابهة النفقات ذات الصبغة التنموية بمبلغ 507,2 م.د حيث ستتواصل مجهودات الدولة لدعم الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420,5 م.د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بـ 9 م.د.

وتتعلق أهم التدخلات بالصندوق الوطني للتشغيل لتمويل آليات معالجة سوق الشغل وتنمية المبادرة الخاصة وصندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والتكوين المهني الأساسي والتكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات.

ـ خدمة الدين العمومي لسنة 2024:

من المتوقع أن ترتفع خدمة دين الدولة (متوسط وطويل المدى) لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023 بنسبة 18.7 % أي ما يعادل 3891 م.د لتبلغ حوالي 24701 م.د سنة 2024 مقابل 20810 م.د سنة 2023 وتتوزع كما يلي:

خدمة الدين العمومي 2022 ـ 2024 (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق.م 2024	التطور%
الفائدة	**4663.4**	**5842**	**6838**	**17,0**
إجمالي الناتج المحلي	3.24	3.68	3.90	
الدين الداخلي	2919.1	3636	4267	17.4
الدين الخارجي	1744.3	2206	2571	16,5
الأصل	**9778.1**	**14968**	**17863**	**19.3**
إجمالي الناتج المحلي	6,80	9.44	10.19	
الدين الداخلي	5530.3	8415	8119	(ـ3.5)
الدين الخارجي	4247.8	6553	9744	48.7
خدمة الدين	**14441.5**	**20810**	**24701**	**18.7**
إجمالي الناتج المحلي	10.04	13.12	14.08	
الدين الداخلي	8449.4	12051	12386	2.8
الدين الخارجي	5992.1	8759	12315	40.06

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0.01 دينار للدولار وللأورو و0,1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2024 كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
فائدة الدين	3.3	4.0	0.6

أصل الدين	17.4	7.0	6.1
خدمة الدين	**20.7**	**11.0**	**6.7**

2. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 08 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة، بيّنت السيدة الوزيرة أنه تم إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 اعتمادا على النتائج المحينة لكامل سنة 2023 واستنادا إلى الفرضيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق نسبة نمو بالأسعار القارة في حدود 2.1% واعتماد معدل سعر برميل النفط لكامل السنة في حدود 81 دولار واعتماد معدلات سعر الصرف المسجلة في سنة 2023.

وأفادت أن مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 قدرت بـ 49160 م.د أي تطورا بـ 8.4% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وهي تمثل 63.1% من جملة موارد الدولة وهي تتوزع بين مداخيل جبائية في حدود 44050 م.د وتمثل 89.6% من موارد الميزانية ومداخيل غير جبائية في حدود 4760 م.د وتمثل 9.7% من موارد الميزانية ومداخيل بعنوان الهبات في حدود 350 م.د وتمثل 0.7% من موارد الميزانية.

وبيّنت أنه تم إعداد تقديرات المداخيل الجبائية لسنة 2024 بالاعتماد على فرضيات الإطار الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى مردود الإجراءات الجبائية الجديدة لسنة 2024 (مردود صافي بـ 635 م د) لتبلغ 44050 م.د أي تطورا بـ 11.6% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وتتأتى من: مداخيل بالنظام الداخلي في حدود 33457 م.د أي تطورا بـ 13.7% وهي تمثل 76% من المداخيل الجبائية لسنة 2024 ومداخيل بالنظام الديواني في حدود 10593 م.د أي تطورا بـ 5.3% وهي تمثل 24% من المداخيل الجبائية لسنة 2024.

وأوضحت أن الأداءات المباشرة قدرت لسنة 2024 بـ 18157 م.د أي تطورا بـ 12,3% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع تطور الضريبة على الدخل بـ 10,3% والضريبة على الشركات بـ 16,9%، في حين قدرت الأداءات غير المباشرة بـ 25893 م.د أي تطورا بـ 11% مقارنة بالنتائج

المحينة لسنة 2023 وتتأتى من مداخيل مرتبطة بالنظام الداخلي في حدود 59% (15300 م.د) ومداخيل مرتبطة بالنظام الديواني في حدود 41% (10593 م.د).

ثم استعرضت السيدة الوزيرة جملة من الفرضيات التي تم على أساها إعداد تقديرات المداخيل غير الجبائية والهبات لسنة 2024 والتي تهم:

- تطور الإنتاج الوطني من النفط الخام والغاز الطبيعي بحوالي 3%.
- كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية في حدود 23 مليار متر مكعب تعاقدي.
- معدل سعر برميل النفط في حدود 81 دولار.
- المحافظة على معدل سعر صرف الدينار في المستوى المسجل في سنة 2023.
- تطور عائدات المساهمات الراجعة للدولة ومنها عائدات البنك المركزي في حدود 500 م.د.
- تقديرات الهبات المبرمجة في إطار برامج دعم ميزانية الدولة.

وتبعا لذلك، فإن المداخيل غير الجبائية المبرمجة لسنة 2024 تقدر بـ 4760 م.د أي زيادة بـ 425 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وتقدر الهبات في حدود 350 م.د مقابل 1537 م.د محينة لسنة 2023.

وبيّنت من جهة أخرى أن نفقات ميزانية الدولة قدرت بـ 59805 م.د أي تطورا بـ 6.7% أو +3734 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 ويعزى هذا التطور أساسا إلى:

- تطور نفقات التأجير بـ 4.1% لتبلغ 23711 م د.
- ارتفاع نفقات التسيير بـ 9.7% لتبلغ 2538 م د.
- تطور نفقات التدخلات دون الدعم ودون التدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 4% لتبلغ 3353 م د.
- تراجع نفقات الدعم بـ -1.2% لتبلغ 11337 م د.
- تطور النفقات ذات الصبغة التنموية بـ 12.3% لتبلغ 10347 م د.
- تطور نفقات التمويل بـ 17.0% لتبلغ 6838 م د.
- تخصيص مبلغ بعنوان النفقات الطارئة في حدود 1680 م د.

وأضافت أن تطور نفقات التأجير يرجع إلى الزيادة العامة في الأجور في القطاع العمومي بعنوان سنة 2024 والانتدابات الجديدة بعنوان سنة 2024 والتي تبلغ 13586 عونا والترقيات المبرمجة

والتدرج الآلي. وتبعا لذلك، ستمثل كتلة الأجور المقدرة لسنة 2024: 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي و39.6% من نفقات الميزانية و30.5% من حجم الميزانية و48.2% من الموارد الذاتية.

وبخصوص تطور النفقات الموجهة للدعم، أوضحت أنها تمثل نسبة 19% من نفقات الميزانية و6.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 20.5% و7.2% محينة لسنة 2023 و23.7% و8.3% مسجلة سنة 2022، وقد تم برمجتها على أساس الفرضيات التالية:

- معدل سعر برميل النفط في حدود 81 دولار لكامل السنة.

- تطور الاستهلاك الوطني من المنتوجات النفطية والكهرباء والغاز.

- استقرار معدل سعر صرف الدينار.

- حاجيات الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير وديوان الحبوب.

- تطور سعر المواد الأساسية بالأسواق العالمية.

وأوضحت، في هذا السياق، أن كل زيادة في سعر برميل النفط بدولار واحد ينجر عنه ارتفاع في نفقات الدعم بـ144 م د وكل ارتفاع في سعر الطن من القمح بـ10 دولارات ينجر عنه ارتفاع في نفقات دعم المواد الأساسية بـ 93 م د كما أن كل ارتفاع بـ 10 مليم في سعر صرف الدولار يتسبب في ارتفاع نفقات دعم المواد الأساسية بـ 11 م د.

وتتوزع نفقات الدعم لسنة 2024 بين 7086 م د لدعم المحروقات (تتوزع بين STEG لحد 4019 م د وSTIR لحد 3067 م د) بنسبة تقدر بـ 62.5% من نفقات الدعم و3591 م.د لدعم المواد الأساسية بنسبة 31.7% و660 م.د لدعم النقل.

هذا، وتم ضبط تقديرات نفقات دعم المحروقات على أساس فرضيات أهمها:

- معدل سعر برميل النفط من نوع البرنت بـ 81 دولار علما وأن تقديرات جلّ المنظمات الدولية لمعدل سعر برميل النفط لسنة 2024 تتراوح بين 80 و87 دولار للبرميل.

- استقرار سعر صرف الدولار.

- ارتفاع معدل الاستهلاك الوطني من المواد النفطية بـ 7% والكهرباء بـ 3.%

- تسوية جزء من متخلدات الشركة التونسية لصناعات التكرير في حدود 220 م د.

علما وأن حاجيات دعم المحروقات ترتبط بمردود جملة من الإجراءات أهمها إجراءات لتحسين أداء الشركات والتحكم في الاستهلاك ومراقبة مسالك توزيع قوارير الغاز المنزلي، ويمثل دعم المحروقات

المقدر لسنة 2024 ما قدره 4% من الناتج المحلي الإجمالي و9.1% من حجم الميزانية و11.8% من نفقات الميزانية و14.4% من الموارد الذاتية.

أما بالنسبة لنفقات دعم المواد الأساسية، فقد تم إعدادها على أساس الفرضيات التالية:

- تراجع معدل سعر القمح إلى مستوى 327 دولار للطن مقابل 343 دولار محينة لسنة 2023.

- تراجع معدل سعر الزيت النباتي إلى مستوى 1100 دولار للطن مقابل 1250 دولار محينة لسنة 2023.

- استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

- تعزيز إجراءات مراقبة مسالك التوزيع.

وأبرزت السيدة الوزيرة أن نفقات دعم المواد الأساسية تمثل 31.7% من جملة نفقات الدعم ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 33.2% و2.4% على التوالي محينة لسنة 2023. وأشارت أن مشتقات القمح اللين تستحوذ على الجزء الأكبر من نفقات دعم المواد الأساسية بـ 44% ثم مشتقات القمح الصلب بـ 34% فالزيت النباتي 12% والحليب بـ 10%.

أما بخصوص النفقات الموجهة للتنمية والمدرجة في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، بيّنت أن الحجم الجملي لهذه النفقات سيبلغ مستوى 10347 م د مقابل 9217 م د محينة لكامل سنة 2023 و7787 م د مسجلة في 2022، حيث تهم هذه النفقات تدخلات ذات صبغة تنموية بحوالي 5006 م د ونفقات بعنوان الاستثمار لحد 5274 م د منها 1775 م.د مشاريع ممولة عن طريق القروض الخارجية المباشرة ونفقات العمليات المالية لحد 67 م د. وأضافت أن هذه النفقات تمثل 17.3% من نفقات الميزانية و13.3% من الميزانية و5.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقدّر خدمة الدين العمومي لسنة 2024 في مستوى 24701 م د أي زيادة بـ 3891 م د أو 18,7% مقارنة بالنتائج المحينة لكامل سنة 2023.

وسيبلغ عجز ميزانية الدولة 11515 ـ م.د أي ما يعادل 6.6 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -12288 م د أو -7.7% محينة لسنة 2023. في حين سيتراجع عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة إلى-10645 م.د أو -6.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 10711 ـ م.د أو 6.8 ـ % محينة لسنة 2023.

وبالتالي تقدر حاجيات تمويل العجز بـ 28708 م.د مقابل 25879 م.د محينة سنة 2023. وشددت السيدة الوزيرة على جهود الحكومة وقدرة بلادنا على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المانحين.

كما أوضحت أن موارد الاقتراض تنقسم إلى موارد اقتراض داخلي في حدود 11743 م د مقسمة بين رقاع الخزينة 52 أسبوع ورقاع الخزينة القابلة للتنظير والقرض الرقاعي الوطني والقرض البنكي بالعملة، وموارد اقتراض خارجي في حدود 16445 م د موزعة بين قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة وقروض خارجية معاد إقراضها وقروض دعم الميزانية. وأضافت أنه لن يكون ممكنا الخروج على الاسواق العالمية المالية لاعتبارات مرتبطة بالتصنيف السيادي لبلادنا وبالشروط المالية المجحفة التي يشترطها المانحون الدوليين.

وخلال النقاش، أثار النواب عديد المسائل منها مسألة عدم التناغم بين الفرضيات المعتمدة في مشروع ميزانية الدولة، على غرار نسبة النمو وسعر برميل النفط، مقارنة بالفرضيات والتوجهات المعتمدة على المستوى العالمي. واستوضحوا، في هذا السياق، عن مبررات عدم الأخذ بعين الاعتبار هذه الفرضيات خاصة وأن قانون المالية التعديلي لسنة 2023 زاد في تأكيد عدم وجاهة الفرضيات المعتمدة. واعتبروا أنه تمّ اعتماد فرضية سعر برميل نفط في المستوى المنخفض نسبيا وهو الأدنى، حسب تقارير منظمات دولية، يمكن أن يكون له تبعات على مستوى ارتفاع نفقات الدعم. واستفسروا عن أسباب عدم اعتماد فرضية إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأكدوا من جهة أخرى على أسباب غياب إجراءات ثورية ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 تترجم المسار الجديد وما يحمله من رهانات. كما اعتبروا أن الميزانية لا يمكن اعتبارها ميزانية تقشف بحكم ما ستشهده مجمل النفقات من ارتفاع لاسيما منها المتعلقة بالأجور خاصة بالنسبة لقطاعي الصحة والتعليم. ذلك أن نسبة كتلة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يتجاوز نسبة 6 %.

وأكّد عدد من النواب على ضرورة إيجاد الآليات الضرورية ليتسنى توجيه الدعم لمستحقيه من خلال إحكام رقابة مسالك إنتاج وتوزيع المواد المدعمة والتصدي إلى استعمال هذه المواد في غير الأغراض المخصّصة لها.

كما تطرق آخرون لمسألة تفاقم المديونية على المستوى الداخلي والخارجي ودعوا إلى التفكير في الحلول البديلة والآليات للتقليص منها قصد إنجاح سياسة التعويل على الذات، وأكّدوا على ضرورة محاربة التهرب الضريبي، واقترح أحد النواب إمكانية إقرار عفو جبائي قصد تعزيز موارد الدولة. واعتبر بعض النواب أن تراجع الهبات مرتبط أساسا بالدبلوماسية الاقتصادية والخروج على الأسواق المالية العالمية.

واستفسر بعض النواب عن كيفية وقف نزيف الارتفاع المتواصل لرصيد المستحقات والديون المتقاطعة بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية وفي ما بين المؤسسات والمنشآت العمومية. كما

تساءلوا عن أحقية تمتّع أعوان عديد المنشآت والمؤسسات العمومية بامتيازات عينية مجانية. وأوصوا بمراجعة ذلك حفاظا على المال العام وتكريسا لمبدأ المساواة وعدم التمييز بين مختلف الأسلاك الوظيفية.

ودعا عدد من النواب إلى إيلاء الجانب الإعلامي الأهمية اللازمة قصد إنارة الرأي العام بالسياسة المالية المتبعة على غرار تفسير دواعي ارتفاع موارد الاقتراض الخارجي سنة 2024 وخدمة الدين العمومي ودواعي الإجراءات التي يتم اتخاذها وحث المواطن على مزيد العمل وتظافر جهود الجميع للخروج من الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها البلاد منذ سنوات.

وتساءل النواب عن برنامج الحكومة في تطوير قطاع الفسفاط باعتباره قطاعا استراتيجيا يوفر العملة الصعبة لميزانية الدولة حيث أنه لا يحظى بإجراءات جديدة سنة 2024 حتى يعود لسالف نشاطه. وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة استغلال ثروات البلاد والإمكانيات في كل المجالات قصد إيجاد حلول بديلة لدعم ميزانية الدولة.

وبخصوص مقاومة الفساد وتشديد الرقابة على مصاريف الدولة، اقترح أحد النواب إلى إحداث جهاز يُعنى بمراقبة المراقبين.

هذا، وتطرق بعض النواب إلى عدة ملفات أخرى على غرار تقادم واهتراء أسطول النقل في تونس وتسوية الوضعية العقارية لعدد من المساكن في الأحياء الشعبية وتمكين حاملي الشهائد العليا من استغلال الأراضي الفلاحية الدولية وتخفيف الإجراءات لتشجيع الاستثمار.

واستهلت السيدة الوزيرة ردودها بتوضيح فرضية سعر برميل النفط لسنة 2024، حيث بيّنت أنه تم العمل في ضبط هذا المؤشر بالاعتماد على التوقعات العالمية لأهم المؤسسات الدولية حيث يُتوقع أن يتراوح برميل النفط بين 81 و87 دولار، وفرضية 81 دولار للبرميل سنة 2024 ليست اعتباطية حيث تم الاستئناس بالإضافة إلى التقديرات الصادرة عن المنظمات الدولية، بدراسات وبحث دقيق واستئناس بالمؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية ومعدلات عقود النفط الآجلة التي تأخذ يعين الاعتبار كل المستجدات على غرار الاتفاق بين روسيا والعربية السعودية. وتجدر الإشارة أن آخر التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي تضمنت تقديرات لمعدل سعر البرنت بـ 81.2 دولار للبرميل إضافة إلى اعتماد آخر توقع صدر في أكتوبر 2023 عن صندوق النقد الدولي بنفس السعر.

وبخصوص تقدير نسبة نمو بـ 2.1 %، أفادت أن الدراسات العلمية أثبتت أن تحقيق نقطة نمو إضافية تمكن من تحقيق بين 15 و20 ألف موطن شغل إضافي. وتحقيق نمو بـ 2.1 % خلال سنة 2024 سيمكّن من خلق حوالي 30 ألف موطن شغل إضافي.

وفي ما يتعلق بعدم اعتماد فرضية إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي، أوضحت أنه تم اعتماد سياسة مالية حذرة سنة 2024 خلافا لما تمّ العمل به في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنتي 2022 و2023، حيث ارتأت الحكومة عدم اعتماد فرضية إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي لأن الاختلاف يتعلق أساسا بشروط وإملاءات الصندوق وكيفية القيام بالإصلاحات منها رفع الدعم بصفة كلية، والتي يمكن أن تمسّ من السلم الاجتماعي الذي يمثل أولوية وخط أحمر بالنسبة لسيادة رئيس الجمهورية.

وأكّدت في المقابل أن بلادنا منفتحة على كل الاقتراحات وعلاقتها بصندوق النقد الدولي متواصلة لا سيما في ما يتعلق بتبادل المؤشرات والمعطيات. وأبرزت أن الهدف من إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي ليس بالأساس تمويل كل احتياجات الدولة وإنما بعث إشارة للمانحين الدوليين أن هناك إصلاحات وإجراءات اقتصادية في تطور. من جهة أخرى، أفادت أن بلادنا تحصلت على عديد القروض غير المشروطة باتفاق إمضاء عقد مع صندوق النقد الدولي على غرار البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير وكذلك مع المملكة العربية السعودية.

واعتبرت أن الصعوبات على مستوى التمويل لا تثني الحكومة على مواصلة العمل لإيجاد الحلول البديلة، مجدّدة تأكيدها على أن التوصل إلى اتفاق محتمل مع الصندوق لا بدّ أن يراعي سيادتنا الوطنية والأبعاد الاجتماعية التي تعتبر جوهر كل سياساتنا المعتمدة.

وفي ما يتعلق بارتفاع كتلة الأجور، بيّنت أن هناك مجهود كبير للتقليص في هذا المؤشر من خلال عدد من الإجراءات، حيث تم إقرار برنامج للتقاعد المبكر والذي مكّن من إحالة حوالي 7200 موظف على التقاعد من بين 10200 مطلب إلى غاية أكتوبر 2023. بالإضافة إلى الترفيع سنة 2023 في العطلة لبعث مشروع وهنالك كذلك الحراك الوظيفي بين الوزارات لعدم اللجوء لانتدابات جديدة، هذا، ويعود ارتفاع كتلة الأجور سنة 2024 أساسا للانعكاس المالي للترفيع في الأجور.

وعن توجيه الدعم لمستحقيه، ذكّرت بالمرسوم عدد 14 لسنة 2022 وبحملات المراقبة المكثفة التي تقوم بها فرق تابعة لوزارات المالية والتجارة والداخلية على عديد الفضاءات وتم رفع عديد المخالفات والتجاوزات واتخاذ عديد القرارات في الغرض. وأضافت أن الدعم متواصل لفائدة القطاعات المرتبطة باستهلاك المواد الأساسية على غرار المطاحن والمخابز والزيت النباتي.

كما تعرضت لمجهود الدولة في دعم المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات مالية وتفاقم المديونية نتيجة ارتفاع عدد العاملين دون أن يرافق ذلك تطور في الإنتاج، ووضحت أنه تم منحها قروض خزينة وهذا ما يسمح به القانون.

وفي نفس سياق ملف المؤسسات العمومية، وكثرة الديون المتقاطعة بين عديد المؤسسات. ذكّرت بإجراءات الأمرين الرئاسيين الصادرين في مارس 2022 وجانفي 2023 والمتعلقين بالترخيص في إجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة لدى ديوان الحبوب والشركة الوطنية للاتصالات وبين الدين المستحق للديوان وللشركة والذي هو عند الدولة. وأضافت أنه تم القيام بعمليات تدقيق بالاستعانة بمكاتب خبرة قصد ربح الوقت وخلق مزيد من النجاعة، وتم إعداد تقارير في الغرض من قبل وزارة المالية حول ملف الديون المتقاطعة بين عديد المؤسسات.

هذا، وساندت الآراء التي تؤكد وجود فوارق كبيرة بين أجور العاملين في المؤسسات العمومية وأجور أعوان الوظيفة العمومية معتبرة أن هذه الفوارق غير مقبولة وغير عادلة وهي راجعة للفوضى والاضرابات التي شهدتها الفترة السابقة. وأشارت إلى أن هناك إرادة سياسية كبيرة لوقف هذا النزيف وهو ما يتطلب تقييما ومراجعة قصد تحقيق أكثر عدل بين الأعوان في الدولة.

ثم قدّمت معطيات حول ملف الفسفاط، حيث أكّدت أنه يجب إعطاء الأولوية لهذا القطاع قصد تعزيز مساهمته في تمويل ميزانية الدولة مؤكدة على جهود الحكومة متواصلة للترفيع في إنتاج وتصدير الفسفاط وهو ما كان دائما موضوع جلسات عمل وزارية. وهناك مؤشرات إيجابية حول النتائج الحاصلة والأرباح المحققة من قبل شركة فسفاط قفصة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وعودة نسق الإنتاج والنقل تدريجيا. وأضافت أن أهداف الشركة تتمثل في بلوغ إنتاج بـ500 ألف طن شهريا خاصة مع التحسن النسبي للأوضاع الاجتماعية بالحوض المنجمي بالإضافة إلى تحسّن نسق نقل الفسفاط، كما يتوقع أن تتميز السنة المقبلة بمجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى.

واختتمت ردودها بالتطرق لملف التصرف في الأملاك المصادرة، وذكّرت باختصاصات لجنة التصرف في الأملاك المصادرة وكذلك المهام المنوطة بعهدة عقارية قمرت والكرامة القابضة وشركة "كروز تورز". وبيّنت وجود عديد المهام الرقابية ويتم تطبيق القانون بخصوص المخرجات المتضمنة لتجاوزات وإخلالات وإحالتها على القضاء. ويتم التعامل مع هذا الملف بكل حذر وجاري تدقيق في كل الملفات المتعلقة بالتفويت.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري